العلاقات التجارية بين مصر والهند

١٩٣٩ – ١٩٥٣م

إعداد

د/زينب عمر محمود حسين

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

جامعة الأزهر

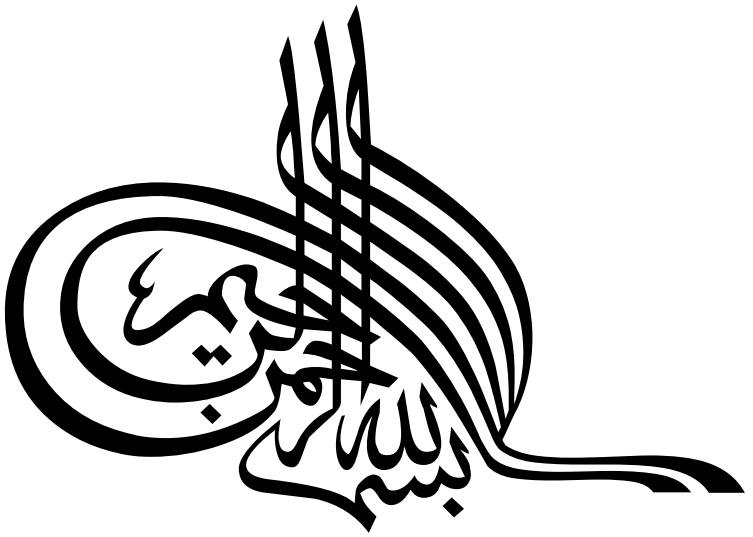

مقدمة:

تُعد الفترة من عام ١٩٣٩ – ١٩٥٣ أبرز ألفترات التى شـهدت تطـورًا ملموسًا فى العلاقات التجارية بين مصر والهند، حيث كـان للحـرب العالميـة الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) تأثير واضح على النشاط الاقتصادى خاصة فى مجال التجارة الخارجية، لأن الحرب كانت تدور رحاها بالقرب من الحدود المصـرية وعلى بعد ٦٠كيلو مترًا من الاسكندرية، كما كانت أراضيها تعج بقوات الحلفاء التى شارفت على ٢ مليون مقاتل.

وكان على مصر بعد اغلاق الأسواق العالمية الأوربيـة أبوابهـا بسـبب ظروف الحرب ونشاط الغواصات فى البحر المتوسط، وتوقف حركـة التجـارة وارتفاع تكاليف الشحن وصعوبة الاستيراد من دول المحور، أن تبحـث عـن سوق جديدة تلبى حاجاتهـا مـن المسـتلزمات الصـناعية وبعـض السـلع الاستهلاكية، لذلك اتجهت إلى الهند التى كانت تقع تحت الحكم البريطانى حتـى عام ١٩٤٧.

ولم تكن حركة الاستيراد والتصدير بين مصر والهند سهلة بل كان يعرقلها تدخل مركز(تموين الشرق الأوسط) الذى يدير حركة التجارة بينهما، فكان يحدد حصة كلتا الدولتين من السلع وحركة الشحن والتفريغ.

لذلك كانت الحاجة ماسة لتوقيع الاتفاقيات التجارية بينها وبين الهند منـذ عام ١٩٤٩ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وعلـى أثـر تـدفق الصـادرات والواردات فيما بينهما وعلى رأسها القطن والأرز والجوت وغيرها من المواد التقليدية وغير التقليدية، وافق مجلس الوزراء على تجديد الاتفاق لمـدة عـام آخر أى حتى ٢٤ يونيو ١٩٥٣.

كما أن رغبة الهند فى زيادة وارداتها إلى مصر جعلها هى الأخرى تتمسك بتجديد هذه الاتفاقية بصفة دورية.

و تأسست فى كل مصر والهند إدارتا التصدير والاستيراد لضبط الحركة التجارية بينهما حتى وصول السلع المتبادلة إلى موانيهما.

و ساهمت القنصليات المصرية بدور فعال لدعم النشاط التجارى بين البلدين وتأكيد أواصر التعاون بينهما عن طريق التحقق من جنسية البضائع ومصدريها والتصديق على الكوبونات والسندات التى يطلب صرف قيمتها من الخارج وإصدار ما يعرف بألفواتير القنصلية.

حركة التجارة الخارجية فى مصر إبَّان الحرب العالمية الثانية:

وقع على عاتق الحكومة المصرية منذ عام (١٩٣٩ -١٩٤٥) توفير حاجيات الشعب المصرى من السلع الأساسية وغيرها ومراقبة أسعارها وتوطيد العلاقات الاقتصادية خاصة التجارية بينها وبين الدول الأسيوية وعلى رأسها الهند.

وكان من آثار الحرب العالمية الثانية أن توقفت العلاقات التجارية بين مصر وأوربا والأمريكتين، كما توقفت حركة التجارة من استيراد وتصدير نظرًا لانقطاع وصول الواردات من الخارج لصعوبة النقل البحرى ونشاط الغواصات فى البحر المتوسط بسبب العمليات العسكرية وارتفاع تكلفة الشحن والتأمين والتخزين خلال فترة الحرب، أضف إلى ذلك تمركز قوات الحلفاء فى مصر الذى وصل إلى نحو (٢ مليون مقاتل)[١]

(١) دار الوثائق القومية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥٣-٠٠٧٨، ملف رقم ٤١١/٥(٤٤) إفادة رقم ٧، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٤.

وقد أدى إعلان إيطاليا الحرب وانضمام اليابان إليها ضد الحلفاء تعذر استيراد بعض السلع من بلاد المحور، كما تحولت مصانع دول الحلفاء إلى إنتاج مستلزمات الحرب، وفرضت الرقابة على حركة التصدير من انجلترا وأمريكا وإيقاف العلاقات التجارية بين مصر والملايو والصين وألفلبين واليابان، فتحول الميزان التجارى لغير صالح مصر، فكانت قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات وفقا للجدول التالي(١)

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	ألفرق بالآلاف
١٩٣٩	٣٤,٨٣٢	٣٤,٠٩١	+٤٧١
١٩٤٠	٢٨,٣٢٢	٣١,٣٨٨	-٣,٠٥٦
١٩٤١	٢٢,٦١٣	٣٣,١٢٧	-١٠,٥١٤
١٩٤٢	٢٩,٢٩٠	٥٦,٥١٢	-٣٦,٢٢٢
١٩٤٣	٢٦,٩٢٢	٥٠,٦٠٤	-٣٦,٦٨٢

وقد وجدت مصر نفسها فى حيز ضيق للتبادل التجارى، هذا الحيز يتكون من دول (إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط) الجزء الأكبر منه عبارة عن مناطق زراعية تنتج منتجات لا تحتاج اليها مصر كثيرًا فى ذلك الوقت، فاحتياجها كان للمنتجات الصناعية التى ترد اليها من (بريطانيا العظمى والأمريكتين) لذلك رأت أن الحل الأمثل لهذه المشكلة هو الاتجاه نحو الهند، فعملت على تنظيم التبادل التجارى بينهما لتعويض النقص الذى كانت تعانيه من إيقاف حركة التبادل التجارى لذلك سعت بكل ما لديها من إمكانيات من

(١) عاصم الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية من ١٩٣٩ – ١٩٤٥، ط١، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨١، ص ص ١٨٧ –١٩١.

الحصول على أكبر قدر من الحاجيات اللازمة لها من الهند وبأقل أسعار ممكنة، وقد ساعدها ذلك على تخطى عقبة التضخم النقدى وزيادة القوة الشرائية للعملة المصرية وخفض غلاء المعيشة(١)

وبسبب ظروف الحرب حدثت عدة تحولات فى التجارة الدولية، حيث قامت الكثير من الدول المحايدة ودول أمريكا الجنوبية بنقل تجارتها عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، أى أن التجار والمصدرين والمستوردين وشركات الملاحة وبيوت التأمين والسماسرة والبنوك قاموا بالتجارة كوكلاء لهذه الدول، لأن لديهم معرفة بالكثير من المواد التى تصدرها مصر (٢).

وقد تعرضت تجارة الصادرات لتدخل الحكومة المصرية، فوضعت نظامًا للحصول على (ترخيص) عند تصدير أى نوع من السلع لتوفير المواد الغذائية للاستهلاك المحلى، فإذا كان بها فائض أجازت الحكومة تصديره منعا لهبوط ثمنه، أما الواردات فقد زادت قيمتها وارتفعت أثمانها فى البلاد المصدرة وزادت تكاليف النقل والتأمين البحرى وعمولة الوسطاء ونقص كميات البضائع المستوردة(٣)

وكان الاستيراد يتم بناءً على ترخيص الوزارات المختصة كالزراعة والتجارة، وعلى المستوردين الحصول على إذن من مصلحة مراقبة العملة، وتسجيل الكميات المطلوب استيرادها من أى صنف، كما تم إنقاص رسم

---

(١) محافظ وزارة الخارجية، المصدر نفسه، تنظيم تجارة الواردات الهندية لمصر، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٠١٤٠٧٩ – ٠٠٧٨، ملف رقم ٤/٩/٥٥ج٨ ، افادة رقم ٢١٨، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٣٩.

(٣) عاصم الدسوقى، المرجع السابق، ص ص ١٨٧ –١٩١.

الاستيراد بنسبة ١٠%، وكان على المستورد أن يدفع رسما للحصول على تصريح الاستيراد قبل التوصية على البضائع المطلوبة، وتم إعفاء المستوردين من هذا الإلزامَ فأصبح التصريح بالاستيراد يُمنح عند تقديم البيان الجمركى اللازم عند وصول البضائع، وكان ثمن شهادة التصدير٥% بدلا من١٥% من ثمن البضائع مضافا إليها ضريبة الدمغة وقيمتها ١%، وأصبح استيراد البضائع التى كانت تحتكرها الحكومة حرًا كالسيارات والمنسوجات القطنية وغيرها، مع إلزام المستورد بدفع رسم الاحتكار بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المقررة (١)

كان على كل تاجر يرغب فى الحصول على رخصة الاستيراد أن يقدم طلبا إلى مصلحة الاستيراد على الاستمارة المخصصة لذلك، التى يحصل عليها من مصلحة البريد العامة ويملؤها باللغتين العربية والانجليزية، وأن يقدم طلباً مستقلاً لكل صنف من الأصناف المرخص باستيرادها، ويرفق مع كل طلب حوالة بريدية باسم وزارة المالية نظير إجراءات ألفحص والترخيص، وتعفى الوزارات والمصالح الحكومية من هذه الحوالة، كما تعفى طلبات المستوردين التى تقل قيمتها عن ١٠٠ جنيه، وعلى المستوردين أن يوضحوا فى الطلبات الوزنين الصافى والقائم للبضائع المطلوب استيرادها مع ذكر اسم وعنوان المصدر بالكامل، وتوضيح قيمة البضائع بالعملة الأجنبية، وفى خانة نوع الأصناف المطلوب استيرادها تكتب بيانات تفصيلية عن مقدار الطلبية بالوحدة

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفي رقم ٠١٤٠٧٩ – ٠٠٧٨، إفادة رقم ١٦٩٠، بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٤٥.

كالعدد والمقاسات مع إرفاق أربع صور من أوامر الشراء والبرقية الأصلية التى تثبت جدية الصفقة مع ذكر الغرض الذى تستعمل فيه البضاعة[١]

وكان للهيئات والمصانع الأولوية فى منح رخص الاستيراد إلى جانب بعض الأصناف التى كانت تحتاج إلى موافقة مركز (تموين الشرق الأوسط) [٢] وتبطل صلاحية الرخص إذا لم تشحن البضائع فى خلال ستة أشهر، ويجوز مد أجل الاستيراد لمدة ثلاثة أشهر أخرى إذا كانت هناك أسباب قاهرة دعت إلى تأجيل الشحن[٣] وكانت تصادر جميع البضائع التى تصل إلى الموانئ المصرية إذا كان

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول، يناير ١٩٤٥، من ص ٥٩ –٦٤.

(٢) مركز تموين الشرق الأوسط: تأسس في انجلترا عام ١٩٤١ واشتركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية للإشراف على العمليات العسكرية لقواتها فى إحدى وعشرين دولة بشمال إفريقيا وجنوب غربى آسيا وجنوب شرقى أوروبا لتعبئة موارد هذه البلاد لخدمة أغراض الحرب وتقليل اعتمادها على الخارج، وقدم هذا المركز المساعدات الفنية للصناعات المصرية، فوفر لها الآلات وقطع الغيار والخامات الضرورية، وتدخل أيضا فى التبادل التجارى بين مصر والهند وغيرها من الدول، وساعد هذا المركز مصر على تصدير بعض مصنوعاتها من البيرة والسجائر والكحول إلى البلدان المجاورة، كما تدخل أيضا فى منح تراخيص التصدير والاستيراد ، وفى عام ١٩٤٥ انتهت سيطرة هذا المركز على حركة الواردات المصرية، وأصبح لمصر حرية الاستيراد بدون قيود من البلاد التى تتعامل بالاسترلينى، فزادت بذلك المقادير المستوردة فى العام نفسه بنحو ٥٠% عما كانت عليه عام ١٩٤٤، محمد محمود الديب، العوامل المؤثر على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين، مجلة مصر الحديثة، العدد الخامس، القاهرة ٢٠٠٦،ص٢٢٨.

(٣) محافظ وزارة الخارجية، المصدر السابق، إفادة رقم ٧٤٣، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٤٤.

تاريخ شحنها سابقًا لتاريخ منح رخص الاستيراد، ويطبق قرار المصادرة أيضا على جميع البضائع الزائدة على الكميات المرخص باستيرادها[١] .

ويتم التأمين على البضائع المستوردة من الخارج بواسطة وكيل الحكومة المصرية بلندن ضد أخطار الحرب، وعن طريق مكاتب التأمين التابعة للحكومة الانجليزية أو إحدى شركات التأمين المصرية المسجلة التى لها فروع أو وكلاء فى إحدى المدن الإنجليزية، أما إذا كان الاستيراد من البلاد الآسيوية مثل الهند أو باكستان، فكان التأمين يتم عن طريق المكاتب الحكومية والملاحق التجارية، ويجب أن تعادل القيمة المؤمن عليها ثمن البضائع ومصاريف الشحن مضافا إليها زيادة تتراوح ما بين ٥ إلى ١٠% تبعًا للزيادة التى تكون قد طرأت على قيمة البضائع فى ألفترة من تاريخ التعاقد وتاريخ الشحن[٢]

وكان لوزير المالية الحق فى منع تصدير البضائع الآتية إلى الخارج: ألفحم بأنواعه والبترول والبنزين والكيروسين والأسمنت ومواد البناء وقطع غيار السيارات والمواد الغذائية بكافة أنواعها والأقمشة والجلود الخام والمدبوغة، وإذا حاول أى تاجر تصدير أى من البضائع السابق ذكرها ، أو حاول إخراجها ، يتم ضبطها ، وتعتبر مهربة وتصادر[٣] .

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة، العدد الأول ، السنة الثالثة ١٩٤٥، ص ص ٣٦٨ – ٣٧١.

(٢) محافظ وزارة الخارجية، المصدر السابق، ج٨، إفادة رقم ١٩٩، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٤١.

(٣) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية للثلاثة أشهر الثالثة من عام ١٩٣٩ ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٤٤، ص ص ٥٣٦، ٥٣٧.

كما تقرر تشكيل لجنة ثلاثية (مصرية انجليزية أمريكية) للبت فى مسائل الاستيراد على اختلاف أنواعها تضم وزراء الاشغال العمومية والمالية والتموين والتجارة والصناعة، بحيث إذا وقع خلاف فى وجهات النظر المصرية يرجع ألفريق المصرى إلى رئيس مجلس الوزراء بقصد محاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بالطرق الدبلوماسية [١].

ونظرًا لصعوبة استيراد البضائع من الخارج، فقد كلفت وزارة المالية المكتب الهندسى بلندن بشراء ما يلزم من السلع لمصالح الحكومة المختلفة، على أن تقوم هذه المصالح بتبليغ طلباتها إلى المكتب المذكور وتترك له حرية التعامل مع الشركات واتخاذ الإجراءات من شحن وتأمين، وعلى المصالح الحكومية تعيين القيمة التقديرية التى يتم الشراء فى حدودها، وقد عانى هذا المكتب عدة صعوبات بسبب التقلبات السريعة فى الأسعار الناتجة عن ظروف الحرب، لذلك منحت الحكومة سفير مصر بلندن تفويضا بإبرام عقود التوريدات التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه، وإبرائه من الغرامات والتعويضات فى حالة حدوث أى تأخير [٢]

---

(١) محافظ وزارة الخارجية، المصدر السابق، إفادة رقم ١٥٢٦، بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٤٣.

(٢) تم إنشاء المكتب الهندسى منذ عام ١٨٨٣ بلندن وكانت مهمته شراء كل ما تحتاجه مصلحة السكة الحديد من مهمات وأدوات إلى جانب عمل المكتب الخاص، و يرأسه المستر(هنرى ديفيس) نظير عمولة يتقاضاها على ثمن ما يقوم بشرائه لحساب هذه المصلحة، واستمرت الحكومة المصرية فى التعامل بهذه الطريقة حتى عام ١٩٠٢، فأصبح يعهد إليه بشراء كل ما تحتاجه المصالح الحكومة، كما أصبح له مهمة التفتيش على البضائع المشتراه من الخارج لحساب مصر للتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية، ==

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية فى مايو ١٩٤٥ ورحيل قوات الحلفاء من مصر، ضاقت السوق الاستهلاكية عما كانت عليه أثناء الحرب، فقامت الحكومة بإلغاء بعض القيود الاستثنائية التى فرضتها خلال الحرب وخفضت من بعضها الآخر، ففتحت المجال للمستوردين وسمحت بحرية استيراد المصنوعات والمواد الغذائية من الخارج وخفضت الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة عليها[١]

و انقسمت تجارة مصر مع الهند إلى صادر ووارد، كانا يخضعان إلى رقابة عامة من مركز(تموين الشرق الأدنى) ورقابة الحكومتين المصرية والهندية، وهذه الرقابة حدت من نشاط التجار ومن عدم زيادة النصاب المتاجر به حتى لا يضر بمصالح الحرب ووسائل التموين فى تلك الأنحاء، كما حدد مركز التموين أنواع البضائع التى يمكن استيرادها من الهند والأنواع التى لا يجب استيرادها.

وفى ظل رقابة هذا المركز انحصرت التجارة المصدرة للهند فى القطن المصرى والملح، فمنح المركز لجنة شراء القطن البريطانية وحكومة الهند

==

على هذا الأساس يتم قبول البضائع أو رفضها، وكان المكتب يتولى شحن البضائع والتأمين عليها وسداد ثمنها، والإشراف على كافة الأعمال التجارية وكانت هيئة المكتب تتكون من فنيين فى الهندسة بكافة فروعها والنقل والتأمين والمحاسبة، وقد اكتسب موظفو المكتب من الخبرة والكفاءة ما مكنهم من تفهم طلبات المصالح الحكومية والإلمام بالقواعد المالية التى يتعين عليهم اتباعها عند التعامل معهم، محافظ وزارة الخارجية، المصدر نفسه، محفظة رقم ٥٥/٩/٤ج٢، افادة رقم ٢٥٩، بتاريخ ٢٢ ابريل ١٩٤٢.

(١) محمد محمود الديب، المرجع السابق ، ص٢٣٦.

المركزية الحق فى إحكام الرقابة على صادرات القطن، بينما أخضع تجارة الملح لرقابة لا تكاد تذكر، نظرًا لحاجة الهند القصوى لهذه المادة.

وقد أدت هذه الرقابة من جانب مركز(تموين الشرق الأوسط) إلى حدوث غلاء فاحش فى مصر وتكدس البضائع والتضخم النقدى، وإضعاف القوة الشرائية للعملة.

وكانت مصر مجبرة على قبول رقابة هذا المركز لتجارة الصادر والوارد نظرا لظروف الحرب وقبولها مبدأ مساعدة بريطانيا لتحقيق ألفوز والنصر على دول المحور، إلا أنها سعت لتنظيم تجارة الصادر والوارد حتى تحقق منها أكبر فائدة ممكنة وتخرج من الضائقة الاقتصادية التى كانت تمر بها[١]

وكان مركز التموين يقرر نصابا معينا لكل بضاعة، لذلك كان على مصر أن تحصل على هذا النصاب كاملا وبسعر لا يزيد عن سعر مكان الشراء، وبذلك تحظى بأكبر كمية ممكنة من البضائع وبثمن مناسب، أما تنظيم تجارة الصادر من البضائع للهند، فقد كانت متروكة للحكومتين البريطانية والهندية، لأن الهند كانت خاضعة للاحتلال البريطانى وحتى استقلالها عام ١٩٤٧ [٢]

إدارتا الاستيراد والتصدير بالحكومتين المصرية والهندية:

كانت مهمة إدارة الاستيراد مراقبة البضائع الواردة لمصر والتصريح باستيراد بعض ما يعرض عليها ورفض البعض الآخر، ويوجد لدى حكومة

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥٣ -٠٠٧٨ ملف رقم ٤/١/٥(٤٤) افادة رقم ٧، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه.

الهند إدارة مقابلة للصادرات تعمل على تطبيق ما يقرره مجلس التموين فى الشرق الأوسط وقوانين حكومة الهند المركزية.

ويلزم لاستيراد أى مادة من الهند الحصول على ترخيص من تلك الإدارة، فتتم عملية التصريح بالاستيراد والتصدير من تلك الإدارتين معا، ورغم ذلك لم يكن هناك تفاهم أو تنسيق بينهما مما أدى إلى عدم إتمام الكثير من الصفقات التجارية لكلا الجانبين، فمثلا عندما يحدد مركز(تموين الشرق الأوسط) كمية معينة لنوع ما من البضائع، فيتقدم أحد التجار فى مصر لإدارة الاستيراد بطلب، فيخضع التاجر لحظر أول وهو " هل كان التاجر يعمل فى هذا الصنف عام ١٩٤٠ مثلا، وإذا كان كذلك فكم كانت الكمية التى استوردها فى العام المذكور" ثم بعد فحص وتمحيص إذا وجد أنه مستوف الشروط يصرح له باستيراد تلك المادة، ومع ذلك فقد رُفضت الكثير من طلبات الاستيراد منذ عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٤، لأن تخصيص فئة من التجار للإتجار بنوع معين من السلع أدى إلى إقامة سوق شبه احتكارية خاصة لهم على هذا الصنف، كما أنَّ عدد المصرح لهم باستيراد السلع كان قليلا[١]

أما فى الهند فكان أمر التصدير لا يُمنح إلا للمصدِر المقيد فى عامى ١٩٤٠، ١٩٤٢ بحيث لا يسمح للتاجر بإرسال أكثر من معدل ما سبق له تصديره من ذلك الصنف خلال هذين العامين، فيحدث مثلا أن يُسمح لتاجر مصرى باستيراد كمية ما من البضائع من الهند، ويُعطى له إذن الاستيراد فيرسل هذا التاجر إلى عميله فى الهند طالبا موافاته بهذا الصنف، إلا أنه فى معظم الأحوال كانت الصفقة لا تتم لأسباب كثيرة منها:

---

(١) المصدر نفسه.

١- أن العميل الهندى غير مرخص له بالإتجار فى هذا الصنف، أو أنه مصرح له لكن قد نفذ المعدل الشهرى المصرح له بتصديره، أو أن معدله الشهرى يقل كثيرا عما يطلبه التاجر المصرى، ولا يرغب المصدر الهندى في إحالة طلب عميله إلى غيره.

٢- جشع التاجر الهندى وطلبه ثمنا لسلعته أضعاف ثمن السوق، هذا إذا كان يمكنه الحصول على إذن التصدير .

٣- أن العميل المصرى كان غالبا ما يفشل فى الحصول على إذن الاستيراد للاشتراطات الكثيرة المتطلبة منه.

لذلك أدت هذه العوامل المختلفة إلى حصر التجارة فى فئة معينة من التجار الذين كانوا يتعاملون كمحتكرين للصنف ،كما أن عدم ثقتهم فى انتظام تجارتهم فى هذا النوع وعدم حصولهم على إذن استيراد آخر جعلهم أكثر جشعا فى الاستحواذ على أكبر ربح ممكن من هذه الصفقة.

وهناك ظاهرة أخرى وهى بقاء الجزء الأكبر من الحصص المخصصة لمصر فى الهند دون أن ترسل لمصر، وهذا راجع إلى إخفاق التجار فى الحصول على أذونات التصدير والاستيراد، والآخر إقدام التجار المحتكرين على استيراد أقل كمية ممكنة من السلعة حتى لا يبذلون الكثير من الأموال فى شرائها أو الصرف عليها لإيصالها إلى مصر، فى الوقت نفسه يبيعونها بأعلى الأسعار بحجة ندرة هذا الصنف فى السوق[١]

(١) المصدر نفسه.

الاتفاقيات التجارية بين مصر والهند:

عقدت هذه الاتفاقيات أو المعاهدات بين الحكومات على أساس من الاعتبارات والمصالح التى تهم الدولتين، وهذه المعاهدات من شأنها تقوية العلاقات بين الدول عن طريق تبادل المنتجات التجارية بينهما تبادلا يراعى فى تنفيذه الدقة التامة(١)

وقد أرسى الاتفاق التجارى بين مصر والهند الذى تم توقيعه فى ١٠ مايو عام ١٩٤٩ أُسُسَ المبادلات التجارية بين البلدين، وكانت مدة الاتفاقية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، لذلك وافق مجلس الوزراء فى ٤ مارس عام١٩٥٢ على تجديد الاتفاق لمدة عام أى إلى ٢٤ يونيه ١٩٥٣ (٢)كما وافق على اتفاق الدفع بين مصر والهند الذى نص على " أن يدفع الجانب الهندى ٦٠% من ثمن الصادرات المصرية إلى الهند بالجنيه الاسترلينى، وأن يدفع ال٤٠% الباقية بالروبيات الهندية فى حساب خاص لتسوية حساب الصادرات الهندية إلى مصر، على ألا يتجاوز الجانب الدائن من هذا الحساب فى أثناء السنة

---

(١) ظهرت مبادئ الحرية الاقتصادية فى مستهل القرن التاسع عشر، وأخذت تنتشر تدريجيا حتى عمت معظم بقاع العالم، وقويت العلاقات بين الدول عن طريق تبادل المنتجات بينهما، وظهر مبدأ الدول الأكثر رعاية منذ عام ١٨٦٠ وحتى عام ١٩٥٠ فتم على أساسه عقد معاهدات تجارية لآجال طويلة نسبيا، ولم يكن إبرام هذه المعاهدات خاصا بالمسائل التجارية فحسب بل منها ما أبرم لإنشاء شركات اجنبية ومنها ما كان خاصا بحماية الملكية الصناعية، صحيفة التجارة والصناعة، العدد الثالث، يناير ١٩٣٥، المصدر السابق، ص ص٣٧٧-٣٨٣.

(٢) صفاء شاكر، الخارجية المصرية ١٩٣٧-١٩٥٣، القاهرة ٢٠١٣، ص٢١٢.

مبلغ١٠٠ مليون روبية، وما يزيد عن هذا المبلغ يجب أن يكون قابلا للتحويل إلى الاسترليني".

وعند نهاية الاتفاق يكون للحكومة المصرية الحق فى استخدام الأرصدة الدائنة من حساب الروبيات إما لشراء سلع هندية أو تحويلها إلى استرليني.

ومن شروط الاتفاق بين البلدين أن تمنح كل منهما المعاملة الكاملة للدول الأكثر رعاية(١) فيما عدا المزايا التى يعطيها أحد الطرفين المتعاقدين للبلاد المتاخمة(٢) كما يمنح كل من الطرفين لسفن الطرف الآخر" معاملة أفضلية" أكثر من التى تمنح لسفن أى بلد أجنبى آخر ، وإذا أنشأ أحدهما مؤسسة تستغلها الدولة فيجب على هذه المؤسسة ألا تأتى عملا يعود بالضرر على الطرف الآخر، وأن تمنح تراخيص الاستيراد والتصدير للسلع طبقا للقوانين واللوائح السارية المفعول فى حدود الكمية السنوية أو القيمة الموضحة أمام كل سلعة، ويمكن تغيير الكمية أو القيمة باتفاق الطرفين.

---

(١) كفل مبدأ الدول الأكثر رعاية عدم اتخاذ أيه اجراءات للتفريق بينهما، كما ضمن عدم الإضرار بعلاقات تلك الدول من ناحية تجارتها الدولية، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥ -٠٠٧٨، ملف رقم ١/٧٢/١٣٢ ، إفادة رقم ١٤٦١، بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٤٩، الاتفاق التجارى بين مصر والهند من عام ١٩٤٩، وحتى ٢٩ فبراير ١٩٥٢.

(٢) البلاد المتاخمة: المقصود منها البلاد التى لها حدود مشتركة مع مصر، والبلاد الأعضاء فى الجامعة العربية مثل فلسطين وشرق الأردن وسوريا واليمن والعراق والسعودية وليبيا، محافظ وزارة الخارجية، المصدر السابق، ملف رقم ٥٠/١/١٠، الاتفاق التجارى بين مصر والهند.

وتعهدت الحكومتان المصرية والهندية بأن تكون المعاملة أكثر رعاية فيما يتعلق بالضرائب الجمركية والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وفيما يتعلق بجباية الضرائب، وما يتعلق بالإجراءات واللوائح التى تخضع لها عمليات التخليص الجمركى، ويمنح كل من الطرفين سفن الطرف الآخر معاملة لا تقل عن المعاملة التى تمنح لسفن أى بلد أجنبى آخر فيما يتعلق برسوم الحمولة والموانئ والإرشاد والمنارات وغيرها من الرسوم التى تُجبى فى موانى أحد الطرفين(١)

ويتضح مما سبق أن هذه الاتفاقات الاقتصادية كان الغرض منها تحرير التجارة الدولية من أى قيود مفروضة عليها.

ترتب على هذا الاتفاق تنظيم القواعد الخاصة بهيئات الاحتكار، وذلك لمعاملة السلع التى ستكون محلا للتبادل بينهما معاملة تنطوى على العدل والمساواة(٢).

كما ترتب عليها سهولة اتصال المنتج والمصدر الهندى مباشرة بالمستورد المصرى، وعرض المنتجات الهندية المختلفة فى المعارض المصرية حتى يتسنى للمستوردين المصريين أن يروا بأنفسهم مدى تقدم الصناعة الهندية فيقبلون على شرائها.

وقد رأى رجال الاعمال والمال الهنود ضرورة إنشاء فرع لأحد بنوك الهند بالإسكندرية لأنها الميناء الرئيسى لتصدير القطن المصرى للهند، والمساهمة برأس المال لإنشاء مصنع(جوت) فى مصر، وكذلك المساهمة فى إنشاء مصنع

---

(١) المصدر نفسه، انظر الملحق رقم (١).

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٥٠/٤/١٣٠، مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء فى ١٠ مايو ١٩٤٩.

غزل ونسيج الأقطان المصرية(قصيرة التيلة) الذى كان سيقام فى السويس أو إحدى مدن ساحل البحر الأحمر، والذى كانت الهند تأمل أن تستورد منه الأقطان ، إلى جانب إنشاء غرف تجارية مختلطة مصرية وهندية، وإنشاء شركات ملاحة، وتبادل البيانات الخاصة بالصادرات والواردات، وإسناد الوكالات التجارية للمصريين(١).

وبعد أن زادت صادرات القطن إلى الهند زيادة كبيرة بلغت عام ١٩٤٩ نحو ٣,٨٣٦,٣٣٣ جنيه فى مقابل ١٨,٨٥٦,٦٦٦ جنيه عام ١٩٤٨، تم تجديد الاتفاقيات التجارية بين مصر والهند بصفة دورية حتى عام ١٩٥٣ (٢).

وقد حدث خلاف بين مستشار الدولة ووزارة الخارجية حول من له الحق فى التوقيع على المعاهدات التجارية بين مصر والهند وباكستان، حيث رأت الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية أن لمجلس الوزراء حق تخويل الوزارة فى التوقيع على هذه المعاهدات، ورد مستشار الدولة (وحيد رأفت) أن هذا مخألف للدستور، لأن مادته ال٤٦ أعطت حق التصديق للسلطة التشريعية أى (مجلسى الشيوخ والنواب) للحصول على موافقتهما قبل المضى فى إجراءات التصديق.

وبالرغم من ذلك كانت هناك بعض الاتفاقيات التجارية التى وقعتها الحكومة أو مجلس الوزراء بدون عرضها على البرلمان بموجب التفويض المخول لها طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٢ لعام ١٩٣٠ الخاص بالتعريفة الجمركية المعدل بالقانون رقم ٣ لعام ١٩٣٢الذى نص على "جواز ذلك فى الحالات

---

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠١٣٢٥١ – ٠٠٧٨، ملف رقم ١٣٠/٤٠/٥٠/ج٤) بتاريخ ٥ يونيه ١٩٥٣.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٢٣٢٥٢–٠٠٧٨، ملف رقم ١٠/١/٥٠، بتاريخ ٤ مايو ١٩٥٣.

الاستثنائية استنادا لداعى السرعة"، فيخول لمجلس الوزراء سلطة التصديق على الاتفاقات المؤقتة ذات الصفة ألفنية، ولا يجوز له التنازل عن هذه السلطة لجهة أدنى منه مرتبة يقصد(وزارة الخارجية) لذلك يعد اقتراح الإدارة الاقتصادية مخألفا لأصول الدستور، فوزير الخارجية يستطيع ان يوقع على معاهدة وافق عليها مجلس الوزراء وخوله فقط سلطة التوقيع عليها، هذا التوقيع لا يلزم الدولة فى شئ حتى يتم التصديق عليها من قبل رئيس الدولة، وبعد التصديق يبلغ كل من سفيرى مصر فى الهند والباكستان بذلك حتى يبلغا من جانبهما الحكومتين المذكورتين دون حاجة إلى وثيقة تفويض لأنها من باب المهمة الداخلة فى اختصاصهما الطبيعى المعتاد[١] .

وقد شجعت هذه الاتفاقيات التجارية رجال الأعمال الهنود بعرض شكواهم على الحكومة المصرية، فقد شكى البعض من قلة صادرات مصر إلى الهند، كما صرّح قنصل مصر العام فى بومباى بأن المستوردين فى الهند يرغبون فى دفع قيمة وارداتهم من مصر بالمارك الألمانى بدلا من الاسترلينى حتى يمكنهم الحصول على الأقطان المصرية بأرخص الأسعار، ويكون ذلك سببا فى زيادة الطلب على القطن المصرى،

لذلك وافق رئيس البعثة التجارية المصرية الذى زار الهند عام ١٩٥٣ على أن يدفع المستوردون الهنود قيمة الواردات بالمارك الألمانى لحاجة مصر إلى شراء المنتجات الألمانية الأساسية لتصنيع البلاد، ونظرا لأن الميزان

(١) محافظ وازرة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥١ – ٠٠٧٨، افادة رقم ٢٣٨، ملف رقم ١٣٠-٥١/٤ (١١) بتاريخ١٤ابريل١٩٥٣.

التجارى مع ألمانيا كان به عجز كبير، لذلك رأى أن من المصلحة الموافقة على هذا الاقتراح، وأن يسمح للهند بدفع جزء من ثمن القطن بالمارك الألماني(١).

وقد رأى بعض رجال الأعمال الهنود بأن فى استطاعة مصر إمداد الهند بالملبوسات القطنية والحريرية والزيوت التي كانت تستوردها من إسرائيل ، لذلك طالبت وزارة المالية من السفارة المصرية إرسال بيان بأنواع وكميات السلع وأسماء وعناوين المستوردين لهذه الأصناف، لتقوم الوزارة بإذاعة ذلك فى الأوساط التجارية، وتقوم مصر بإرسال أسماء وعناوين المصدرين المصريين إلى السفارة المصرية ليتم التعارف التجارى بينهما(٢)

وطالب رجل الأعمال الهندى (شونيلال مهتا) بإنشاء مكتب استيراد وتصدير لشركته فى القاهرة أو الاسكندرية، ومعرفة الإجراءات المتبعة لذلك، وإدخال رأس مال إلى مصر، بشرط استرداد أرباح هذا المكتب أو رأس ماله إذا احتاج إليهما، وقد ردت الحكومة المصرية على هذا الطلب، بأنها ترحب باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها بشرط أن يكون المبلغ المستثمر بالاسترلينى عن طريق حساب مصرفى قابل للتحويل طبقا لاتفاق الدفع بين مصر والهند، أما فيما يتعلق بأرباح المكتب فإن التعليمات الجارى العمل بها تتيح تحويل صافى الأرباح للهند، أما عن إعادة تحويل رأسماله فطالما أن

---

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥٣- ٠٠٧٨، ملف رقم ٥٦/٣/٢١، إفادة رقم ٦٤٦ــ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ــ بشأن تدعيم العلاقات التجارية بين مصر والهند.

(٢) المصدر نفسه، افادة رقم١٣٢، ملف رقم ٥/٤/١٣٠ بتاريخ ١٢/ يناير ١٩٥٥(ملف سري).

المشروع يتمتع بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣، فإن إعادة تحويله ستتم وفقا للقوانين والتعليمات الجارى العمل بها وقت طلب التحويل(١)

و يجوز إضافة المبالغ التى يُطلب تحويلها إلى الخارج من رؤوس الأموال المملوكة لغير المقيمين إلى حساب مجمد يفتح لدى أحدى البنوك المعتمدة فى مصر باسم المستفيد، ويمكن استثمار هذا الحساب فى أنواع معينة من الأوراق المالية المصرية، وتحول الأرباح أو ألفوائد المستحقة عليها، كما يمكن دفع مبلغ ألف جنيه من هذا الرصيد لتغطية مصاريف إقامة صاحب الحساب فى مصر(٢)

---

(١) وفى حالة ما إذا كانت الشركة التى يتبعها المكتب المذكور شركة مساهمة، فإن القانون رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ يقضى " بألا يقل عدد الموظفين المصريين عن ٧٥% من مجموع المستخدمين وألا تقل مرتباتهم عن ٦٥% من مجموع المرتبات، كما لا يجوز أن يقل العمال المصريون عن ٩٠%، أما إذا كانت الشركة غير مساهمة فلن يشترط القانون حد أدنى لنسب المستخدمين المصريين وأجورهم" لأن قانون الشركات لا ينطبق إلا على الشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، كما أن القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص باستثمار الأموال الأجنبية فى مشروعات التنمية الاقتصادية لا ينطبق على هذه الحالة، محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥٢-٠٠٧٨، ملف رقم ١٣٢ /١/٧٢، افادة رقم ١٤٦١، بتاريخ ١٥/ ديسمبر ١٩٥٣.

(٢) وقد أجاز القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ " إعادة تحويل رؤوس الأموال الأجنبية بما لا يجاوز نسبة ١/٥ سنويا بعد مضى خمس سنوات من تاريخ الاستثمار، بشرط أن تكون هذه الأموال قد سجلت عند ورودها طبقا لأحكام هذا القانون وبموافقة لجنة استثمار المال الأجنبى بوزارة التجارة والصناعة، كما أن عملية تحويل الارباح تخضع للتعليمات واللوائح التى تعمل بمقتضاها (المراقبة العامة للنقد) التى تبيح تحويل الأرباح ==

وقد أرسل المستر(لال) مستشار وزارة التجارة الهندية بأن الهند قد اشترت ٢٥٠ ألف طن فوسفات من مصر وأودعت ثمنه بالروبيات فى حساب (ب) الذى يمتلكه البنك الأهلى، وقد اعترضت وزارة التجارة الهندية على ذلك لما رأته أنه يخألف بنود الاتفاقية، إذ يجب وضع هذا المبلغ فى الحساب رقم(٢) لذلك طلب مستر(لال) موافقة السلطات المصرية على استخدام هذا الحساب فى تمويل السلع غير التقليدية (كالمراوح الكهربائية والات الديزل والطلمبات والبطاريات الجافة والأدوية والمستحضرات الطبية والمنتجات الكيماوية وغيرها) مع منح التراخيص المعلقة لاستيراد السلع الهندية بعد شراء الهند للفوسفات[١]

ووعد المستر(لال) بإقناع وزارة المالية بأن يضع (السيتيت بنك) تحت تصرف البنك الأهلى خمسة ملايين روبية بدون فائدة بضمان الجنيهات المصرية بحساب التصدير، على أن تستخدم هذه الروبيات فى دفع ما يستحق لمصدرى الشاى والجوت، واشترط لذلك أن يقوم البنك الأهلى بمطالبة (السيتيت بنك) بذلك [٢]

==

إلى الخارج متى توافرت العملات الأجنبية اللازمة) مع العلم بأن قانون الشركات المساهمة يقضى بألا يقل رأس مال الشركة عن عشرين ألف جنيه، محافظ وزارة الخارجية، المصدر نفسه، ملف رقم ٩، ب /٢/ك بتاريخ ٢١ اغسطس ١٩٥٣.

(١) المصدر نفسه، رقم القيد ٤٤ ملف رقم ٤/٣/٥ في١٨ مارس ١٩٥٣، اجتماع المجلس الهندى للتجارة الخارجية.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٣٨٩٠٢-٠٠٧٨، ملف رقم ٥/٩١/١٠٢ ، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٤٩.

صادرات مصر إلى الهند:

كان التعاون التجارى بين مصر والهند قائما منذ عام ١٩٣٩ على أســاس التوزان وفقا لاتفاق التجارة والدفع، وتشتمل واردات الهند من مصر على عدة سلع أساسية هى القطن والأرز وألفوسفات ، وبذلك تصدر مصر إلى الهند أكثر مما تستورد منها، فأصبح الميزان التجارى فى صالح مصر، إذ بلغ ألفرق بين صادرات البلدين من عام ١٩٥١ إلــى عــام ١٩٥٣ حــوإلى ٢٤٢,٩٠,٣٤١ مليون روبية هندية، فبلغت قيمة ما تصدره مصر إلى الهند من القطــن الخــام حوإلى ٩٠% من مجموع قيمة الصادرات[١]

وقد وصلت المبادلات التجارية بينهما حدا كبيراً ، فبلغــت ٣٢,٦ مليــون جنيه قيمة الصادرات المصرية للهند، فى حين بلغت الواردات نحو٥,٦ مليون جنيه وهذا الجدول يوضح صادرات مصر الرئيسية للهنــد والقيمــة بالجنيــه الاسترلينى :

السلع	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
القطن	٧,٩٥٥,٦٣٦	١٢,٤٢٤,١٧١	٩١,١٦٠,٣٧٤	٢,٥٨٣٦,٣٣٣
الارز	–	–	–	–
الملح	١٦,٦٧٦	١٢٢,٤٥٦	٣,١٥٢,١٢٧	٣,٨١٦,٢٢٤
الاسفلت	٤٣,٠٠٩	١٨,٧٩٦	٧٣,٥,٨	٣٦,٨٦٣
غزل القطن	–	–	–	–
الإجمالي	٨,٧٤٣,٧٥٣	١٤,٦٢٤,٨٩٠	٢٢,٤٠٦,١٤٦	٢٧,٦١٠,٥٠١

(١) المصدر نفسه، كود رقم ٠٢٣٢٥٢– ٠٠٧٨، ملف رقم ٤/٣/٥ بتاريخ ١٨ مــايو ١٩٥٣، بشأن الاتفاق التجارى بين مصر والهند.

صادرات القطن المصرى للهند

السنة	مجموع صادرات القطن المصري	نصيب الهند منها
١٩٤٥	٣٢,١٧٢	٨,٥٨٠
١٩٤٦	٤٦,٢١٨	٧,٩٥٥
١٩٤٧	٦٨,٣٣٤	١٣,٤٢٤
١٩٤٨	١١٣,٢٢٦	١٩,١٦٠
١٩٤٩	١٠٦,٠٨٩	٢٣,٨٣٦

واستمر الميزان التجارى فى صالح مصر بعد الاتفاق التجارى الأول بين البلدين من عام ١٩٤٩، واستمر فى صالح مصر حتى عام ١٩٥٣، وهذا الجدول يوضح ذلك:

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٤٤	١,٧٧٠,٩١٧	١,٦٤٦,١٣١	+١٢٤,٧٨٦
١٩٤٥	٣,٠٨٥,٣١٢	٣,١٨٢,٠٣٠	-٩٦,٧١٨
١٩٤٦	١,٨٤٩,٨٩٣	٧,٦٠٠,٦٢٧	-٥,٧٥٠,٧٢٤
١٩٤٧	٧,٤٤٦,٥٧٣	٣,٥٩٦,٧٠٩	+٣,٨٤٩,٨٦٤
١٩٤٨	٨,٥٦٨,١٣٢	٣,٤٩٥,٠١٣	+٥,٠٧٣,١٢٩
١٩٤٩	٨,٧٤٨,٦٥٢	٢,٩٣٠,١٥٣	+٥,٨١٨,٤٩٩
١٩٥٠	٨,٧٤٣,٧٥٣	٢,٢٩٠,٩٩٧	+٦,٤٥٢,٧٥٦
١٩٥١	١٤,٦٢٤,٨٩٠	٣,٩٨٤,٤٢٥	+١٠,٦٤٠,٤٥٥
١٩٥٢	٢٢,٤٠٦,١٤٦	٢,٣٩٨,٠٥٠	+١٦,٠٠٨,٠٩٦
١٩٥٣	٢٧,٦١٠,٥٠١	٥,٠٥٨,٥٣٣	+٢٢,٥٥١,٩٦٨

يتضح من الجدول السابق أن الميزان التجارى حتى عام ١٩٥٣ كان دائما فى صالح مصر عدا عامى ١٩٤٦/٤٥، وبلغت الزيادة فى الصادرات حـــوالي

٢٢.٥ مليون والواردات إلى ٢٧,٦ مليون جنيه ، وهذه الزيادة تعزى إلى أرتفاع أسعار السلع والخدمات[١]

تصدير القطن المصري:

من أهم السلع التى استوردتها الهند من مصر خلال الحرب العالمية الثانية القطن، وقد ارتفعت الكميات المستوردة من القطن طويل التيلة، عام ١٩٤٦ ويرجع ذلك إلى كثرة المخزون منه، ونقص الإنتاج بنسبة تراوحت بين٢٢,٢٠% لنقص الوارد من ألفحم وتقليل ساعات العمل واضطرابات العمال، لذلك احتاجت الهند إلى القطن السودانى أيضاً علماً بأن هذا القطن كان لا يضاهى القطن المصرى من حيث طول فتلته خاصة القطن من نوعى (الجيزة والكرنك) بالإضافة إلى فرق الأسعار الناتج عن الإعانات التى كانت تمنحها الحكومة السودانية على تصدير الأنواع الرديئة.

وتُعتبر الهند أكبر مستوردة للقطن المصرى بعد فرنسا، حيث بلغ متوسط النسبة المئوية لمشترياتها من القطن الخام نحو ١٦,٣٥ من مجموع صادرات مصر، وكان الميزان التجارى بين مصر والهند فى صالح مصر بمبلغ ٢٤ مليون جنيه عام ١٩٥١ وتسعة مليون عام ١٩٥٢، و١٢ مليون عام ١٩٥٣، وتمثل صادرات مصر من القطن الخام نحو٩٧%[٢].

ومن الأصناف التى كانت تروج فى الهند من القطن المصري(جيزة٤١٢،٤٧٥، ٤٢٣، ٤٢٦)، والنوع الردئ من الساكل، أما

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥٣- ٠٠٧٨، ملف رقم ٥٠/٤/١٣

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢١٨- ٠٠٧٨، رقم الإفادة ١٧٦، رقم الملف ٤/١/٥ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٠.

(الساكل) الجيد فلم يروج فى الهند لارتفاع ثمنه وعدم إقبال الهنود على منسوجاته، أما(الزاجوراه) و(الأشموني)فكان تصريفهما صعب نظراً لمنافسة قطن(بوغاندا) له الذي يشابهه صنفاً كما أنه أرخص منه ثمناً.

وكانت مصاريف الشحن من مصر تبلغ ١٤٠ شلنا للطن الواحد وقيمة التأمين٢,٧%، والتأمين ضد أخطار الحرب ١,٢%، وعمولة البيع من ١ إلى ٢%، حسب مقدار الكمية المباعة، وكان ثمن الرطل الواحد فى بومباى للجيزة ٧ رتبة (Good) هى ١١ بنسا، بذلك يكون سعر القنطار أربعة جنيهات وإحدى عشرة قرشا وإثنان وثمانون مليماً، وكانت كسور الجنيه تغطى جميع المصاريف من شحن وتأمين وخلافه، فيكون السعر الصافى أربعة جنيهات[١]

وعانى المستوردون الهنود من بعض الصعاب فى إتمام صفقات القطن نظرا لعدم وجود عينات البضاعة تحت أيديهم، كما أن استحضارها من مصر كان يتطلب وقتا تتغير فيه السوق بين الصعود والهبوط، لذلك كانت وزارة التجارة والصناعة تقوم فى بداية كل موسم بإرسال عينات لجميع أنواع القطن المصرى حسب درجاتها المختلفة من ثلاث نماذج تحفظ واحدة فى القنصلية للرجوع اليها عند الاختلاف، وتعرض الثانية على تجار القطن وسماسرته، والثالثة تعرض على أصحاب المصانع.

وكانت بعض الشركات المصرية مثل شركة(بنتسو وشيكوريل) ترسل مندوبا عنها فى أوائل كل موسم بعينات للاقطان المصرية إلى الهند، وتتصل

(١) المصدر نفسه.

مباشرة بمستوردى القطن والمشغلين به، ويعودون إلى مصر بصفقات رابحة وبضائع مثل الأقمشة والبويات وألفحم[١].

ولما كانت الهند ترغب فى شراء أقطان من مصر، لذلك كان على مصر شراء سلعاً منها بقيمة هذه الأقطان، ولم توجد سلعة واحدة يمكن لمصر شرائها مقابل القطن، لذلك اضطرت إلى شراء سلع متعددة، الأمر الذى جعل عملية المقايضة أكثر تعقيدا، فإذا اشترت مصر مثلا سلعة واحدة فتكون كمياتها من الكثرة بحيث لن تستوعبها السوق المصرية، كما أن أسعار القطن أسعار عالمية، وكان من السهل تحديدها بعكس السلع الأخرى التى استوردتها مصر من الهند فليس لها أسعار عالمية، لذلك طلبت مصر الحصول على مغازل القطن اليدوية من الهند، وهذه المغازل كانت لا توجد إلا فى مقاطعتى (ميسوروبانجالور) [٢]

وبما أن الهند كانت رابع دول العالم فى تصدير المنسوجات القطنية بعد الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا، كما كانت سادس دول العالم فى تصدير الغزل، لذلك قررت الهند عدم الاستمرار فى استيراد الأقطان متوسطة التيلة (الأشمونى والزاجوراه) ونتيجة لهذا القرار تناقصت أرقام الصادر من القطن المصرى إلى الهند، وخشية من فقدان هذا السوق الهام لتصريف المحصول

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢١٧- ٠٠٧٨، ملف رقم ٧/٣/٥ بتاريخ ٢ يونيه ١٩٤٨، المبادلات التجارية بين مصر والهند.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٥٠/٤/١٣٠ ، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٢.

المصرى، تقرر إعفاء الأقطان المصرية من القيود التى فرضت عليها وزيادة أسعاره(١).

وقد اشتكت الهند من ارتفاع أسعار القطن (طويل التيلة) نسبياً عن أسعار مثيله من الأقطان الأجنبية، مما أدى إلى تراكم كميات كبيرة من المنسوجات القطنية الممتازة وعدم قدرة التجار على تصريفها بسبب ارتفاع أسعارها، وبررت مصر بأن أسعار القطن المصرى متمشية مع الأسعار السائدة فى السوق العالمية خاصة أسعار القطن الأمريكي.

ويرجع عجز الهند عن مواجهة المنافسة الدولية فى تصريف المنسوجات القطنية المصنوعة من القطن المصرى إلى حاجة مصانع الغزل والنسيج الهندية إلى التجديد لقدمها وعدم مسايرتها لمقتضيات الاقتصاد، فضلاً عن أن أصحاب المصانع فى البلاد الأوربية كانوا يستخدمون الأنوال الميكانيكية التى توفر تكاليف الإنتاج بعكس الهند(٢)

تصدير الأرز :

قامت الهند باستيراد الأرز من مصر لعدم توفره فى أسواقها وتعذر استيراده من الدول المجاورة لقلته أو لدفع قيمته بعملة غير الاسترلينى، فاشترت الهند من مصر عام ١٩٤٩ أرز بقيمة ٣,٨١٦ مليون جنيه مقابل

---

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥١-٠٠٧٨، ملف رقم ١/٣٠/٢٠، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٥٠.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢١٨ – ٠٠٧٨، إفادة رقم ٢٣٥ ملف رقم ٥٠/٤/١٣٠ ، بتاريخ ٣٠ يوليه ١٩٥٣.

٣,١٥٢ مليون جنيه عام ١٩٤٨، كما بلغت مشتروات الأرز عام ١٩٥١ ما قيمته ٢٧٤,٨٣٧ جنيه، وبعد هذا التاريخ لم تصدر مصر أرزاً إلى الهند(١)

واتجهت الحكومة المصرية إلى القيام ببعض عمليات المقايضة مع عدة دول للحصول على السلع الضرورية مقابل الأرز المصرى، وكانت عملية المقايضة هى الأولى من نوعها فى مصر، فاتفقت السفارة المصرية بنيودلهى مع حكومة الهند على مقايضة الجوت بالأرز، وكلفت الحكومة مندوبها التجارى بالإسكندرية بالاتصال بوزارة التموين لإتمام صفقة مقايضة ٦٠ ألف طن من الأرز المصرى بما يعادلها من الخيش، وضرورة احتساب عمولة المصدرين ب $\frac{1}{2}$أو ١%، وتحصل وزارة الصناعة على ٣% من السعر الرسمى لتغطية النفقات التى تتطلبها العملية(٢)

وكانت الهند ترغب فى دفع ثمن الأرز بالاسترلينى وتشترى مصر فى مقابله نحو ١١٣٠٠٠ من الجوت (الخيش) بحيث يصل إلى مصر أثناء تعبئة المحاصيل على أن تتسلم الهند كمية من الأرز بقيمة الخيش، ويدفع المبلغ بالعملة الصعبة، لأن الهند كانت تابعة للمنطقة الاسترلينية، كما أن التعامل بينهما وبين مصر كان يتم على أساس الاسترلينى، ولكن الهند رفضت ذلك لأن الأولى لها إنفاق الدولارات على شراء الحبوب الأخرى مثل الذرة(٣)

---

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥٣ – ٠٠٧٨، ملف رقم ٢٠٢/٢/٥٦١، بتاريخ ٤ يونيه ١٩٥٠

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢١٧ – ٠٠٧٨، ملف رقم ٢٠٢/٢/٥٦١، بتاريخ ٤ يونيه ١٩٤٤

(٣) المصدر نفسه.

وقد استوردت مصر كمية من الأرز نص عليها البروتوكول بمقدار ٤٠ ألف طن حتى وصل إجمالى ما استوردته من مصر عام ١٩٤٩ نحو ٥٤ ألف طن أي بزيادة قدرها ١٤ ألف طن عن الكمية التى خصصها لها (مجلس الأغذية الدولى) وهذه الكميات كانت أكبر دليل على أهمية السوق الهندية بالنسبة للأرز المصرى. (١)

وقد طلبت حكومة الهند من مصر أن تعيد النظر فى سعر الأرز بعد أن زاد الطلب عليه فى الأسواق الدولية مثل اليابان التى طلبت شراء كميات كبيرة منه فى مقابل دفع الثمن بألفرنك البلجيكى، وأبدى المستر (جوبتا) استعداد حكومته للمقايضة وتقاضى الثمن نقداً وبالاسترلينى، وأن تخفض مصر سعره الذى ارتفع إلى ٥% عن السعر الذى اشترت به الهند قبل الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب ارتفعت أسعاره بما يتراوح بين ٣٥ و ٤٥ % أى بمقدار ٦٠٠% عن سعره قبل الحرب.

وكانت مواصفات الأرز كالتالى : ثمنه أربعون جنيها استرلينى للطن معبأة فى زكائب، والتسليم من ميناء الاسكندرية، ويكون الأرز أبيض مسموح خال من أى إصابة وبه كسر لا يتجاوز ٢٠%، وحبوب صفراء ١,٥%، ومواد غريبة ٢% ، ملح أو جبس ١,٥%، وأى مخألفة زيادة على ذلك تستتبع خفض ٠,٥% من الثمن عن كل ما نسبته ١% زيادة فى الكسر عن ال ٢٠%، ويخفض $\frac{3}{4}$ % من الثمن عن كل ما نسبته ١% من الحبوب الصفراء زيادة عن ال١,٥% ، ويتم خفض$\frac{1}{4}$ ١% من الثمن عن كل ما نسبته ١% من الجبس والملح والجير زيادة عن ال ١,٥% .

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٥٠/١/١٠ ، بتاريخ ٥ يونيه ١٩٥٠.

أما الزكائب فتقوم الحكومة المصرية بتقديم زكائب سليمة فى حالة جيدة، من النوع ذات الخياطة المزدوجة ومن الحجم والوزن العادى، وفى حالة النزاع على النوع تؤخذ أربعة عينات بحضور مندوبين من الحكومتين المصرية والهندية، وتعرض للتحكيم على جمعية (سماسرة الأرز بلندن) وتتحمل حكومة الهند مصاريف التحكيم، ويتم ترتيب الشحن البحرى بمعرفة حكومة الهند، ويجب أن ترسل اعتذار قبل ذلك بسبعة أيام كاملة على الأقل للحكومة المصرية عن التاريخ الذى سيبدأ فيه الشحن متضمنا المعلومات الآتية:- اسم العينة والحمولة وموعد وصول السفينة إلى الاسكندرية ومعدل الكمية التى تشحن حسب المتبع فى الميناء ،وتلتزم الحكومة المصرية بها مع استثناء أيام الآحاد والجمعة وأيام العطلات، ويرسل الإخطار الخاص ببدء الشحن فى وقت ساعات العمل فقط.

وقد اتفقت حكومة الهند والحكومة المصرية على أن تعملا على تنسيق الشحنات الخاصة بحاجتها من الأرز من مصر ومصنوعات الجوت من الهند بحيث يمكن نقلها على أوسع نطاق بواسطة السفن الهندية والمصرية.

أما غرامات التأخير فى الشحن فتتحمل الحكومة المصرية غرامات التأخير، كما يقع على عاتقها مسئولية اتخاذ التدابير الخاصة بالتحميل على السفن طبقا للقواعد السابقة، وتتم أخذ عينات للتحليل طبقا للطريقة التى تقررها الحكومة المصرية، وكل صفقة تتخذ بذاتها أساساً لتحديد النوع، وفى حالة وجود خلاف فى مواصفات إحدى الصفقات فلا يمكن اتخاذ نسبته أساساً للخلاف الذى يوجد فى أية صفقة أخري.

وتعطى الحكومة المصرية شهادة مستقلة للنوع عن كل شحنة يبين بها المواصفات وحالة الزكائب، ويسدد الثمن بالجنيهات الاسترلينية مقابل تسليم

المستندات الآتية بحيث تكون مستوفاة وقانونية وذلك فى خلال ٤٨ ساعة من استلام المستندات :

١-بوالص الشحن الخالية من أى قيد أو شرط من صورتين باسم مدير عام الأغذية بحكومة (الهند بنيودلهى)

٢-شهادة بالوزن موضحة عدد الزكائب والوزن القائم والصافى .

٣-شهادة بالنوع على الاستمارة المعتمدة من مكتب مراقبة الصادرات.

٤-فاتورة من صورتين مبينة حساب الثمن، ويتم تسديد ثمن الكمية التى يوجد نزاع على نوعها على أساس ٩٧% من قيمة ألفاتورة والباقى يسوى عند وصول حكم المحكمين[١]

صادرات أخرى:

تصدر مصر بخلاف القطن الخام والأرز كميات من الأسفلت والملح العادى والكتان والجير وألفوسفات، ويبين الجدول التإلى ما صدرته مصر فى المدة من عام ١٩٥٠ إلى أكتوبر ١٩٥٣ بما فى ذلك غزل القطن.

(١) المصدر نفسه.

القيمة بالجنيهات المصرية

الصنف	عام ١٩٥٠	عام ١٩٥١	عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٣
غزل القطن	٥,٥٩٤,٧٥٠	٢,٧٥٣,٤٥٤	١,٩٧٠,٨٨٤	.....
الأسفلت	٣٨٤,٣٣٧	١٦٥,٨٤٥	١٣٨,٧٢٠	١,٨٧٠
الملح	٤٢٣,٤٧٠	٩٥,٨٧٣	٢٥٩,٥١٢	٩٦,٤٩٣
الكتان الخام	٦٦٦,٧٦١	٣٣٢,٩٧٩	٣٥٢,١٦٤	١٦٥,٤٧٩
الجير الطبيعى	٧,٦٢٢٢	١٨,٨٣٨	١٨,٢٦٩	١٠,٦٥٠
ألفوسفات	٨٩٨,٦٩٢	١,١٣٨,٨٦٨	١,٠٥٧,٣٣٠	٧٥٤,٤٦٢

(إحصاءات ١٩٥٣ تشمل المدة من يناير لأكتوبر)

وقد طالب أحد التجار المصريين وهو (جاد سرحان) الذي يعمل فى توريد السلع المصرية إلى شرق أسيا، من وزارة الزراعة السماح له بتصدير ٢٠ طناً من البطاطس المصرية إلى جزيرة(سيلان) وهو مستعد لدفع نصف قيمتها والباقى عند الاستلام فى (كولومبو) وطلب من الوزارة توريد ٥٠ طن شهرياً، وردت الحكومة المصرية بأن وزارة التجارة تأسف لعدم إمكانية إجابة رغبة التاجر، لأن البطاطس كانت من الأصناف التى نص المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ على منع تصديرها إلّا بترخيص من وزارة المالية[١]

صادرات الهند إلى مصر:

كانت السوق المصرية بالنسبة للهند سوقًا تنافسية، لذلك كانت صادرات الهند تتكون من مواد تقليدية مثل الشاى ٤٠% ومصنوعات الجوت ٢٠% زيت الخزوع ١٠% أما باقى السلع مثل البن والجلود والمنسوجات القطنية،

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٢/١/٥ ، افادة رقم ١٤٣ ، بتاريخ ٢٥ يونيه ١٩٤٠.

فقد استوردتها مصر بكميات قليلة، كما استوردت ألفحم وألفلفل ومصنوعات الحديد والصلب وأدوات المصانع وآلات الديزيل والآلات الزراعية والدراجات والأصباغ وهى مواد غير تقليدية(١)

والهند باعتبارها أهم المستعمرات البريطانية فقد وردت إلى مصر منذ عام١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣٠ ما قيمته ١,٧٨٢,٠٠٠ وكانت واردتها المنسوجات وجولات الخيش قد بلغت قيمتها ١٧٧,٠٠٠ والدقيق بما قيمته ١٥٣,٠٠٠ جنيه(٢)

كما استوردت مصر من الهند إطارات السيارات وأكياس الخيش بمقدار ١٩,٢٦٢,٥٢٩ كيلو جراماً قائماً ثمنها ٤٧١,٥٢٤ جنيهاً مصرياً فى عام ١٩٣٧، ونحو ٢٣,٤٥٩,٣٤٠ ك . ق ثمنها ٥٢٦,٦٦٦ جم عام ١٩٣٨، ونحو ١٤,٦٢٩,٦٩٢ ك.ق ثمنها ٤٦١,٧٥٤ جم عام ١٩٣٩ كما استوردت مصر من المنسوجات المصنوعة من الخيش الصرف نحو ٤,٢٢٨,٧٦٩ كيلو جراماً قائماً ثمنها ١٠٤,٧٥٠ جم عام ١٩٣٧، واستوردت نحو ٤,٣٣١,٢١٦ ك.ق ثمنها ١٠٦,٦١٧ جم عام ١٩٣٨، ونحو ٥,٠٧٥,٢٨١ ك.ق ثمنها ١٥٩,٥٩٦ جم عام ١٩٣٩.

أما الأقمشة القطنية المختلفة (السمراء والمبيضة والمصبوغة بعد النسيج والمصبوغة فى ألفتلة والمبصومة)، فقد استوردت مصر منها ما قيمته

---

(١) مكتب استعلامات الهند، الهند ١٩٦٩- ١٩٧٠ ، وزارة التجارة بحكومة الهند، د.ت، ص١٤.

(٢) محمد أحمد إبراهيم فرحان، التجارة والتجار فى مصر فى الفترة من ١٩١٨ – ١٩٣٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس ١٩٨٧، ص ص ٣٠٩ ، ٣٣٤ .

٢٩٠,٣٤٨ جنيهاً مصرياً فى عام ١٩٣٧ ، ونحو ٨١,٠٩٠ جم عام١٩٣٨، وما قيمته ٢٢,٨٩٠ جم عام ١٩٣٩، وقد ترتبت هذه الزيادة فى قيمة الواردات على العوامل الآتية:

١-ارتفاع أثمان المصنوعات الجوتية خلال مدة الحرب، لأن الكميات التى استوردتها تكاد تكون بمعدل واحد قبل وخلال الحرب(١)

٢-اعتماد مصر على الأسواق الهندية فى استيراد الكثير من الأصناف التى كانت تستوردها من غيرها قبل الحرب بسبب ظروف الحرب نفسها، وتعذر الاستيراد من الأسواق الأوربية والصينية واليابانية وجزر الهند الهولندية(٢)

استيراد الجوت :

كانت مصر عازمة على استيراد المصنوعات الجوتية من الهند، لأنها لازمة لتجارة صادرات مصر من القطن والحبوب والسكر والبصل وألفوسفات وغيرها، ولكن حكومة الهند حظرت تصدير الجوت الخام وحددت تصدير منسوجاته إلى مصر، بالرغم من مساهمة مصر فى تخفيف المجاعة عن الهند حيث صدرت إليها كميات كبيرة من الذرة العويجة والشعير.

---

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢١٨-٠٠٧٨، إفادة رقم ١٧٦، ملف رقم ٤/١/٥، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٠، العلاقات التجارية بين مصر والهند قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.

(٢) الهند الشرقية، الهولندية، هى المستعمرة الهولندية سابقا، والتى أصبحت تعرف بإندونيسيا حديثا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تابعة لهولندا منذ عام ١٨٠٠ وحتى عام ١٩٤٢، فايز صالح أبو جابر، الاستعمار فى جنوب شرق اسيا، بعلبك ١٩٩١، ص٨٥٠.

وقد بررت الهند عدم تصدير الجوت الخام إلى سوء حالة المحصول عام ١٩٤٦ وارتفاع ثمنه الأمر الذى أدى إلى استيلاء الهند على جميع رصيد الخيش لتنفيذ ما بينها وبين حكومات بعض البلاد من عقود لاستبداله بمواد التموين والسلع الغذائية لمواجهة شبح المجاعة(١)

وفى عام ١٩٤٨حدثت أزمة كبيرة فى الجوت بعد انفصال الهند عن باكستان، حيث إن الجانب الأكبر منه كان ينتج فى باكستان، وقد رغبت باكستان بعد الانفصال فى الاحتفاظ باستغلال الجوت صناعياً وتجارياً ثم فرضت رسم صادر قدره ١٥ روبية عن البالة الواحدة فترتب على ذلك ارتفاع سعره فى السوق العالمي(٢)

وكان تصديره يتم من ميناء (شيتاجونج) chtagong فصدرت نحو ٥٠٠,٠٠٠ بالة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وترتب على الخلاف بين الدولتين أن هبطت صادرته إلى نحو ١,٦٥٢,٠٠٠ بالة فى مقابل ٣,٨١٥,٠٠٠ بالة عام ١٩٤٨، وارتفعت أسعاره إلى ستة أضعاف عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية إذ بلغ السعر أكثر من ١٠٠ جنيه استرلينى فى كلكتا. (٣)

---

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٢٣٢١٨- ٠٠٧٨، إفادة رقم ١٧٦، ملف رقم ٤/١/٥ ، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٠، العلاقات التجارية بين مصر والهند قبل وخلال الحرب .

(٢) صحيفة التجارة والصناعة، السنة الثامنة، العدد الأول يناير- فبراير- مارس١٩٤٩، المطبعة الأميرية ١٩٤٩، ص١٧٨.

(٣) مجلة التجارة والصناعة، المصدر نفسه.

ونظراً لحاجة البلاد الملحة من(الخيش) طلبت وزارة التموين من وزارة الخارجية عام١٩٤٧ بتكليف قنصل مصر العام فى (بومباى) بالتدخل لدى حكومة الهند ومطالبتها بسرعة شحن كميات الخيش المتعاقد على استيرادها وزيادة حصة مصر من هذا الصنف بما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ طن، لذلك أبدت الهند استعدادها إلى توريد هذه الكمية من الخيش مقابل ١٥٠ ألف طن من الأرز المصرى بشرط أن تكون هذه الكمية خارجة عن كمية الأرز التى تعهدت الحكومة المصرية بتوريدها إلى مجلس (الإسعاف الدولى للأغذية) وتبلغ نحو ١١٠٠٠ ألف طن عام ١٩٤٧ (١)

ولما كان الجوت من أهم المحاصيل الرئيسية التى تمون الهند بالعملات الأجنبية، كما أنه يمثل رابع صادرات الهند الكلية، لذلك وضعت الحكومة المصرية بروتوكولاً بالقواعد والشروط ملحق بالاتفاق التجارى مع الهند، نص على " تخصيص حصة لمصر قدرها ٤٨,٠٠٠ طن من الجوت ترسل منها ٢٠ ألف طن حتى آخر يونيه ١٩٤٩، والباقى فى ديسمبر عام ١٩٤٩ وتقوم حكومة الهند بإخطار الحكومة المصرية بأسماء التجار الذين سيتولون الشحن والكميات المرخص لهم بشحنها من مصنوعات الجوت لمصر، مع اتخاذ التدابير اللازمة لإحاطة الحكومة المصرية بكل شحنات الجوت التى ترسلها الهند لمصر لتتولى مراقبتها ومراجعتها، وتستمر مصر فى استيراد الكميات المطلوبة عن طريق اتحاد المستوردين المصريين للخيش أو عن طريق أى

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢١٧ – ٠٠٧٨، ملف رقم ٥٠/٤/١٣٠ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥٠،استيراد الجوت من الهند.

جماعة فى مصر يعهد اليها الاتحاد المذكور بشراء هذه البضائع، وفى عام ١٩٥٠ تعهدت الهند بتصدير ٣٥ ألف طن من الخيش لمصر(١)

بيان بما استوردته مصر من الجوت ومصنوعاته فى المدة من ١٩٤٦-١٩٤٩

القيمة بالجنيهات المصرية

الصنف	عام ١٩٤٦	عام ١٩٤٧	عام ١٩٤٨	عام ١٩٤٩
جوت خام	٤٣,٢٠٤	٩٢,١٦٣	١٧٧,٧٩٦	ــــــــ
سجاد من الخيش	٤,٧٥١	٧,٨٧٥	٧,٢٤٧	٢٤٣
قماش الخيش	٣١٠,٨٢١	٦٠٨,٨٩٧	١,٣٣٣,٨١٢	٣٣٣,٦٩٧
أكياس خيش للقطن	٢٨٦,٤٨٢	٨٥٤,٠٢٦	١,٢٢٧,٥١٩	٣٤٩,٦٦٩
أكياس خيش للسكر	٧,٩٧٥	٢٢٦,١٤٨	٨٥١,٢٨٠	٦٤٧,٧٦٦
أكياس خيش للبذور	١٥٢,٢٥٣	١,٠٣٨,٣٩٦	١,٧٤٠,٥٥٩	٢,٢٠١,٦٦٢
أكياس خيش للبصل	٣٠,٢٥٦	١٦٣,٣٦٢	٨١,٤٨٦	٨٣,٢٤٦
أكياس خيش أصناف أخرى	١٨,٣٤٧	٤٨,٩٥٨	٤١,٢٣٩	٧١,٥٨٥
المجموع	٨٥٤,١٩٠	٣,٠٤٠,٠٢٥	٥,٤٧٠,٩٣٨	٣,٦٨٧,٨٦٨

وكانت القنصلية المصرية فى بومباى ترسل إلى مصر أَصْنَاف السلع التى تستطيع الهند توريدها إلى مصر وهى ألفحم والنيلة الطبيعية وغيرها، أما الأصناف التى لم تستطيع الهند إرسالها إلى مصر لقلة وجودها فى الأسواق الهندية ولشدة الحاجة إليها كمواد حربية وهى الورق، المعادن ومصنوعاتها،

(١) المصدر نفسه.

الصلب، النحاس، القزانات(الغلايات) الطلمبات، الجرارات، المولدات والموتورات الكهربائية، الصود الكاوية، حمض الكبريتيك (ماء النار)الأخشاب، أما فيما يختص بالسيارات واللوريات، فإن الهند تسمح بتصديرها إلى مصر إذا لم تكن فى حاجة إليها[١].

استيراد الشاي:

تُعد الهند ثانى دول العالم إنتاجا للشاى بعد الصين، ويحتل الشاى المرتبة الثانية فى قائمة صادرات الهند، كما أن ٤٠% من استهلاك العالم من الشاى تنتجه الهند الصينية ألفرنسية[٢] .

وتستهلك مصر كميات كبيرة من الشاى الهندى، حيث كانت الهند تقوم بتوريده منذ عام ١٩١٤، وبعد هذا التاريخ قلت كميات الشاى المرسلة من الهند، وهذا راجع إلى أن التجار فى مصر كانوا يفضلون شراء الأصناف الرخيصة والرديئة من الشاى، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وأغلقت معظم أسواق الشاى، اضطر هؤلاء التجار إلى العودة إلى استيراد الشاى الهندى الذى اعتاد المستهلك المصرى على مذاقه، فإذا ما قدم له نوع غيره رفضه.

وتجارة الشاى فى الهند تجارة حرة وليس عليها أية قيود، وتستطيع مصر شراء أية كمية تلزمها منه، لذلك طالبت الهند مصر باستصدار تشريع

---

(١) المصدر نفسه ، إفادة رقم ١٤٣، ملف رقم ١٤/١/٥، بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٤١.

(٢) هى شبه جزيرة فى جنوب شرق آسيا تقع فى منطقة قريبة من شرق الهند وجنوب الصين وهى متأثرة بكلا الثقافتين، والاسم ذو جذور فرنسية وهى مزيج من اسم الهند والصين للإشارة إلى الأراضى التى تقع بين هذين البلدين، وغالبيه سكان هذه المنطقة ليسوا صينين ولا هنود، فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص ٦٧٠.

يمنع خلط الشاى الهندى بأى نوع آخر من الشاى المستورد من البلاد الأخرى، والاستعانة بخبراء الشاى لإتمام عملية خلط اصناف الشاى الهندى ببعضها البعض لأنها عملية فنية لا يستطيع التجار القيام بها. لذلك طالب الجانب المصرى أن تتم عملية تعبئة الشاى فى مصر وخلطه فى الهند، كما طالب بتخفيض أسعار الشاى لأن رخصها سيؤدى إلى زيادة الاستهلاك(١)

ونظراً لأن وزارة الصحة تعمل على حماية الصحة العامة للمصريين لذلك رفضت دخول بعض رسالات الشاي الواردة من الهند الصينية، كما قامت بفحص بعض عينات من الشاي بمعرفة الكيماويين، فإذا وجدت أن الشاي خالى من المواد الغريبة تسمح بدخوله سواء كان من النوع الغالي أو الرخيص، أما التى يوجد بها مواد غريبة فيُرفض دخولها إلى مصر بدون النظر إلى الجهة المصدرة ، لأنه لا يمكن تنقيته من تلك المواد الغريبة، وبالرغم من أن بعض المواد الغريبة مثل (حطب الشاى) وإن كانت غير مضرة بالصحة العامة، إلا أن وجودها فى الشاى ليس فى صالح المستهلك ويعتبر نوعا من الغش التجارى لأنه يغير مذاق الشاى، أما إذا كانت كمية المواد الغريبة فى الشاى قليلة فيُقبل دخولها على اعتبار أنها خلط غير مقصود(٢)

---

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم٠٢٣٢١٨- ٠٠٧٨، ملف رقم ١٣٢ – ٢٨/٥ ج٢ ، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٤٠

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٥-٦/٣ ج٢ ، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٤٧ .

والجدول التإلى يوضح ما استوردته مصر من الشاى مـــن الهنـــد وبـــلاد اخري:

البلد	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
سيلان	٩٩٢,٤٥٢	٩٩٥,٣٠٦	٣,٣٩١,٣٥٩	٤,٤٦٨,٨٩٧	٤,٦٦٩,٢٧٩
الهند	٩٥,٤٣٨	٨٣,٥٨٨	٢٧٢,٠٢٧	٢٣٥,٦٤٥	٦٥٨,٦٧١
إندونيسيا	–	–	–	٧٠,٥٧٨	٧٧٩,٣١١
الصين	٢٣١	٥٩,٥٤٩	٢٣٨,٥١٥	٢٢,٢٦٩	–
باكستان	–	–	–	–	٣٧,٧٩٤
المجموع	١,٩٨,٣٠٤٠	١,١٥٧,٨٣٧	٤,٢٩٩,٦٣٤	٤,٨٧٣,٣١٠	٦,٢٣٦,٩٦٤

يتضح مما سبق أن الهند تلي سيلان فى تصدير الشاي لمصر، ولكن ألفرق شاسع بين قيمة ما تستورده من شاى سيلان وما تستورده من شـــاى الهنـــد، ويُلاحظ أن مصر استوردت من شاي الهند ما قيمته ٦٥٨,٦٧١ جنيـــه عـــام ١٩٤٩ مقابل ٢٣٥,٦٤٥ جنيه عام ١٩٤٨ ، وزادت مشترياتها من الهند فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ فبلغت حوإلى ٥٣٢,٥٠٠ جنيه و١,٦٧٠,٠٠٠ جنيه، وفى عام ١٩٥٣ بلغ ١,٦٢٠,٠٠٠ جنيه[١]

(١) المصدر نفسه، بعنوان القنصلية الملكية المصرية بمدينة كالكتا، بتاريخ عام ١٩٥٣ .

أصناف أخرى:

الجلود:

صادف التجار الهنود بعض الصعاب عند تصدير الجلود لمصر، لأنها كانت تشترط ضرورة التصديق على الشهادات الصحية الخاصة بإرساليات الجلود من القنصلية المصرية فى (بومباي) فالتاجر الهندى فى (كراتشى) كان يتكبد مشقة الحصول على تصديق القنصلية، لبعد المسافة بين بومباى وكراتشى، فضلا عن أن التصديق كان يستغرق وقتاً طويلاً فى إرسال الأوراق إلى القنصلية ثم إعادتها بعد ذلك، لذلك طالبت الحكومة الهندية الاكتفاء بالشهادات التى تصدرها السلطات المحلية.

وكانت وجهة نظر السلطات المصرية أن هناك بعض البلدان تصدر شهادات تؤكد خلو الجلود من الأمراض ثم يثبت بعد الكشف عليها أنها مصابة، لذلك تقوم بالكشف على جميع رسالات الجلود الواردة إلى مصر، غير أنها لا تمنع ما يكون مصاباً منها من دخول البلاد لأنها ترسله داخل عربات مغلقة إلى المدباغ، كما أن عملية الدباغة تقضى على ما يوجد فى هذه الجلود من إصابات.

لوز الكاكاو:

بلغت حصة مصر من لوز الكاكاو، ٤٠٠ طن، تُجلب من جزيرة (سيلان) ، وقد اتصل الملحق التجارى المصرى فى الهند(بالمجلس الدولى للأطعمة، لجنة الكاكاو) بشأن شكوى المستوردين المصريين، فطلب المجلس بيان بأسماء هؤلاء المستوردين وحصة كل منهم مع مراجعة تراخيص التصدير على الكمية المخصصة لمصر.

وكان سبب شكوى المستوردين المصريين هو عدم وفاء المصدرين(بسيلان) من شحن المقادير المخصصة لهم من لوز الكاكاو، وقد

تعهدت الحكومة المصرية باحترام قرارات (مجلس التغذية الدولى) بالرغم من أن هولندا عرضت على مصر حصة كبيرة من هذا النوع، إلّا أنها رفضت ذلك احتراماً لقرارات المجلس[١]

وطلبت مصر إرسال أسماء وعناوين مصدرى جوز الهند بمدينة (كولومبو)(بسيلان) والدليل التجارى والصناعى الذى يشتمل على أسماء وعناوين المستوردين والمصدرين له والوكلاء والمصانع التى تنتج هذا الصنف لحاجة مصر له[٢].

الغزل المصري:

حددت وزارة التجارة الهندية حصة معينة لمصر من الغزل المصرى تبلغ نحو ٥٥٠ طن من الغزل المصرى الرفيع طبقا للاتفاق التجارى بينهما الذى عقد عام ١٩٤٩، إلا أن الهند وردت لمصر ما قيمته ٢٢ طنا فقط بسعر ٣٧ لاك روبية (اللاك = ١٠٠,٠٠٠) جنيه مصري.

ألفوسفات:

طلبت مصر من الهند استيراد ٥٠ ألف طن من ألفوسفات لمواجهة الطلب المتزايد على السماد اللازم لتحقيق برنامج التوسع فى إنتاج الحبوب الغذائية[٣]

---

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٢٤٣/١/٣٣، افادة رقم ١١٦، بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ١٣٢ – ٢٨/٥ج٢ ، بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٩ .

(٣) المصدر نفسه.

الأقمشة:

حظرت الحكومة الهندية تصدير الأقمشة إلى مصر ابتداءاً من شهر يوليه عام ١٩٤٨، ولكنها اضطرت فى أواخر عام ١٩٤٩ تلبيةً لإلحاح الغرف التجارية الهندية واتحاد أصحاب مصانع النسيج من تخصيص حصة من الأقمشة لمصر، وذلك للاحتفاظ بمركز الأقمشة الهندية فى الأسواق المصرية، ولكن(مركز تموين الشرق الأوسط) كان يماطل فى إرسال هذه الحصة إلى مصر، فتعلل مندوب المركز فى بومباى (كولونيل سميث) من أن مصر ليست فى حاجة مطلقا إلى هذه الأقمشة، لأن مصر تنتج ما يفيض عن حاجتها، كما ماطل المركز أيضاً فى إصدار أذونات الاستيراد والتصدير من كل من مصر والهند، وتلكأ فى الموافقة على إرسال حصة الأقمشة إلى مصر التى كانت تبلغ نحو ٣٠٠٠ باله أى حوإلى خمسة ملايين ياردة، وصرح مندوب مركز التموين " أن الهند يمكنها أن تقرر حصة لمصر وأن مصر يمكنها إصدار أذونات الاستيراد ولكن لن يتم إرسال الأقمشة إلا إذا وافق المركز" ولما ألح عليه المصدرون، صرّح بأن التصدير سيكون فى الوقت الذى سيحدده المركز، بذلك نجح المركز فى قطع إمداد مصر بالأقمشة الهندية وعدلت الهند عن إرسال حصة مصر وقررت إرسالها إلى المملكة العربية السعودية، وتحايلت مصر على قرار (مركز التموين) فاستوردت كمية أخرى من الأقمشة لحساب عدد من المستوردين الإسرائيليين، ووضعت وزارة التجارة والصناعة خطة لمراقبة توزيعها على الجمهور وعدم تخزينها عند التجار أو بيعها من تاجر إلى آخر

التماساً لرفع الاسعار، كما طالبت الوزارة بإرسال ألفواتير المصدق عليها من مراقب التصدير فى بومباى [١]

الطباق:

استوردت مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ما قيمته نحو ١٧٧,٥٠١ جنيه من الطباق وفى عام ١٩٤٦ ما قيمته ١١٥,٢٧٥ جنيه وفى عام ١٩٤٩ ما قيمته ٥٧٧,٠٩٤، وبلغ مقدار ما استوردته مصر نحو ٧٥٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٣.

وكان الدخان الهندى من نوع (فرجينيا) يصادف عدة صعوبات منها عدم منح (دروباك)[٢] عن السجاير المصنوعة منه فى مصر عند إعادة تصديره، لذلك طلبت الهند أن تنظر السلطات المصرية فى هذا الموضوع ترويجا لهذا النوع من الدخان.

الحدو والحديد:

كانت وزارة الاشغال العمومية تحتاج سنوياً لمصلحة التنظيم إلى ما يقرُب من عشرة آلاف طقم حدو من أحجام مختلفة لحيواناتها التى تُستعمل فى نظافة العاصمة المصرية وضواحيها وفى نقل المواد المتنوعة من جهة إلى أخرى، وعندما عجز المصدرون الهنود عن إرسال الكمية المطلوبة، لأن الحدو

---

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥١-٠٠٧٨ ، إفادة رقم ٩٥، ملف رقم ٥-١ ٦/ح ٣، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٤٩ بشأن الأقمشة المصدرة إلى مصر.

(٢) الدروباك: هو رد الرسوم الجمركية التى تفرض على الواردات إذا استخدمت بعد ذلك كمواد خام لمصنوعات تصدر للخارج، هند عبد اللطيف، الصناعة المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأزهر ٢٠٠٨، ص ١٨٩.

المطلوب يختلف حجماً وشكلاً عن النوع المستعمل فى فرق الخيالة الهندية، وبعد أن أبدت السلطات المختصة عدم إمكانها إرسال الحديد (البقطرى) لصنع النوى الذى يلزم، لذلك طلبت مصر إرساله من الحديد المستعمل فى الجيش الهندى ليعدّل فى مصر حسب الحجم المطلوب، كما طلبت من القنصلية المصرية فى بومباى وغيرها من مدن الهند البحث فى الأسواق الهندية عن الحدو والحديد المطلوب وشراء ٢٠ طناً من الحديد البقطرى المبلط مقاس $\frac{1}{2}$ أو $\frac{3}{4}$ بوصة لصنع الحدو المطلوب، والإفادة عن السعر والزمن اللازم لوصول الكمية وتسليمها بالموانئ المصرية(١).

وبذلك تعد الهند من أهم أسواق السلع الموردة إلى مصر والمصدرة إليها، وتقدر التجارة الهندية إلى الدول الافريقية بما فيها مصر بحوإلى ٧% من إجمإلى صادرات الهند وارداتها، وكانت مصر أهم دول أفريقيا بالنسبة للهند تليها كينيا والسودان ونيجيريا(٢)

إجراءات شحن البضائع :

نظراً لحالة الحرب فقد كانت جميع بواخر شركات النقل إلى الهند تحت تصرف (الإمبريالية البريطانية)، التى كانت تعطى الأوامر بواسطة مراقبى هيئة الموانئ الهندية للسفر إلى الجهات المختلفة، كما أن البضائع كانت تُحمل على

---

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢١٧-٠٠٧٨ ، ملف رقم ٦/٥/١٣٢ وملف رقم ٥/٤/١٣ ج٢ ، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٣، تبادل تجارى بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٥٣.

(٢) Ashok v. Bhuleshkar, India Economic Thought And Development, Bombay ١٩٥٧ P.P.١٦٥-١٦٧

البواخر بالأوامر نفسها وتنفذ بواسطة مراقبى التصدير، وتُفرغ البضائع حسب الأوامر التى تصدر إلى مراقبى الاستيراد.

وكان لابد من الاتصال بوزير التموين فى انجلترا بواسطة سفير مصر فى لندن أو سفير انجلترا فى مصر أو الاتصال بحكومة الهند المركزية (بدلهى) لمباحثاتهم فى هذا الشأن وإعطاء التعليمات اللازمة للمراقبين للاهتمام بالبضائع الواردة من مصر والمصدرة إليها وتفضيلها على غيرها من البضائع.

أما شركات الملاحة المصرية فلم تتمكن من تسيير مراكبها على الخط ما بين مصر والهند رغم أنها مؤمن عليها لدى شركات التأمين، وكانت تحمل العلم المصرى، إلا بعد أخذ الأذن من (مركز تموين الشرق الأوسط)

وكانت إجراءات الشحن من الهند إلى مصر تتم بواسطة السلطات المختصة بالشحن فى كلكتا ممثلة فى وزارة (الشحن الحربى) فى لندن، التى تقوم بتسهيل إجراءات شحن البضائع التى اشتراها الأفراد فى مصر من الهند، وكانت الحكومة المصرية توصى بمنحها الأولوية بما يتفق ومصلحة الجميع، وكان عليها إرسال كشفٍ بالسلع الهندية المطلوب شحنها إلى مصر والبيانات الخاصة لكل منها على حدة [١]

ومن هذه السلع أكياس الجوت (الخيش) المطلوبة لوزارتى التجارة والأشغال العمومية، وكميات من الجلد والورق لوزارتى الحربية والتجارة، بالإضافة إلى طلبات بعض البيوتات التجارية الهامة فى مصر مثل شركة

(١) محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢١٨-٠٠٧٨ ، ملف رقم ٤/١/٥، إفادة رقم ١٧٦، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٠

(شيكوريل وبينسو وأبو جزير وسسون ورفرنجى ووهبه) وغيرهم الذين طلبوا نحو ٦٥٠,٠٠٠ طن من الأقمشة والبويات وألفحم وغيرها [١]

وقد أفادت مصلحة الشئون الخارجية بدلهى بأن الشركة الهندية شحنت كمية من قطن الـ Pool على بواخرها، أما القطن غير الـ Pool فإن شحنه يتوقف على ما يراه المستوردون، وقد تعرضت بواخر الشركة لصعوبة فى شحن بواخرها بالبضائع الهندية وعودتها إلى مصر لقلة البضائع المصدرة من الهند إلى مصر والشرق الأوسط عموما.[٢]

وكانت الحكومة الهندية تُفضل السفن المصرية لنقل بضائعها إلى مصر، على أن تتعهد الحكومتان بتقديم كل المساعدات اللازمة لنقل أكبر كمية ممكنة من البضائع على سفن البلدين طالما كانت معدلات الشحن تنافسية، وفى الوقت نفسه يتم ذلك باتفاق شفهى بين سفيرى البلدين وبين وزارتى التجارة الهندية والمصرية على تفضيل السفن المصرية والهندية[٣].

وقد نظم الأمر العسكرى رقم ١٧٧ الصادر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤١ طريقة الاستيراد من الخارج ففرق بين الأصناف التى لا يمكن استيرادها بتاتاً إلّا عن طريق البحر وبعض الأصناف الأخرى التى لا يمكن استيرادها إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة المالية.

وطلبت الحكومة الهندية من مصر أن ترجع إلى وزارة النقل البحرى فى لندن بواسطة السفير البريطانى فى مصر إذا كانت الكميات المطلوبة شحنها تحتاج إلى أماكن كبيرة على البواخر، أما إذا كانت الشحنات صغيرة فترجع

---

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٥-٦/٣ ج.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٦/٦/٥(٣) إفادة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٤١.

(٣) المصدر نفسه، ملف رقم ١/١٣٦/١٩ بتاريخ ١٩ مارس ١٩٥٠.

مصر إلى الهند بواسطة السفير البريطانى فى الهند، لأن أوامر الشحن كانت تصدُر من السلطات المختصة فى كلكتا وليس من حكومة الهند المركزية[١].

أما شركات الملاحة المصرية التى كانت على اتصال بالشركات الهندية فهى شركة مصر للملاحة البحرية، وشركة ألبرت ورامز خلاط، وشركة الملاحة المصرية، وخطوط البريد ألفرعونية[٢] .

دور القنصليات والملاحق التجارية :

تحتل العلاقات بين مصر والهند سواء السياسية أو الاقتصادية المكانة الأولى فى السياسة الخارجية لمصر، وكل إجراء كانت تقوم به مصر يرمى إلى تقوية العلاقات بينهما وتدعيمها.

لذلك أنشأت مصر أربعة قنصليات فى الهند منذ عام ١٩٤٥ واحدة فى نيودلهى، واثنين فى بومباى وكراتشى والرابعة فى كلكتا التى انشأتها عام ١٩٤٩ بعد أن بلغ عدد سكان كلكتا أكثر من ٢ مليون نسمة أى ما يعادل ضعف سكان بومباى وهى عاصمة إقليم غرب البنغال البالغ عدد سكانه ٦٠ مليون نسمة ٥٤% منهم مسلمين و٤٢% هندوس، وميناء كلكتا كان المنفذ الوحيد لإقليم البنغال وتبلغ حركة الملاحة فيه درجة كبيرة[٣].

---

(١) المصدر نفسه، إفادة رقم ١٠٢، ملف رقم ٦/١/٥ (٣) بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤١.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٥٠/٩/١، ج ٤، بتاريخ ١٥ إبريل عام ١٩٤١.

(٣) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢١٤٧٩-٠٠٧٨، ملف رقم ٣٦/٢٢/١٠٣، إفادة رقم ٦٤٦، بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٠.

ورغبت مصر فى إنشاء قنصلية ملكية فى ميناء (Chtagong، بباكستان) الشرقى نظراً لأهميته التجارية ووقوعه وسط منطقة اشتهرت بتجارة الجوت، أو لبعده مسافة ألف ميل عن مركز السفارة الملكية فى كراتشى.

وقد كلفت وزارة الخارجية القنصليات التجارية بالخارج بمعاونة الحكومة المصرية لتنفيذ التشريع العسكرى الخاص بتسعير بعض السلع وعمل التحريات اللازمة للتأكد من الثمن الصحيح الذى تم به شراء السلع التى تكون فواتيرها محل شك وزارة التجارة، وإصدار شهادات رسمية يطلق عليها " فواتير قنصلية" وذلك تفادياً لما قد يلجأ إليه بعض التجار من اصطناع فواتير وهمية لرفع الحد الاقصى للربح بطريقة غير مشروعة، كما قام هؤلاء القناصل بمراجعة ألفواتير ؛ وهل هى صادرة بألفعل من المحل المورد للسلعة أم لا؟.

كما أرسلت وزارة الخارجية كشوفاً دورية بالأسعار الرسمية فى البلاد الموجود بها الأصناف المصدرة إلى مصر لتيسير مهمة (وزارة التجارة والصناعة) وتمكينها من الرقابة على نطاق واسع.

وكان على البعثات المصرية إصدار شهادات تقرر فيها أن البضائع المصدرة إلى مصر من أصل البلد المعتمدة لديه البعثة وليس لأشخاص ممن يحظر التعامل معهم، كما كانت مهمة القنصليات التصديق على الكوبونات والسندات التى يطلب صرف قيمتها من الخارج، بشرط أن تطلع عليها البعثة قبل التصديق لمراجعة أرقامها وجمع كافة البيانات للتحقق من جنسية البضاعة ومصدريها وصحة الإقرارات.

وفى حالة الشك يؤخذ برأى بعثات التمثيل فى البلد نفسها فقد يكون لديها معلومات أوفى بشأن هذه المسائل، وإذا استمر الشك فمن حق الملحق التجارى الامتناع عن اعتماد الإقرارات المطلوبة، وفى حالة إصدار الشهادات من الخارج فعلى الجهات المصرية المختصة القيام بالاستقصاء اللازم للتأكد من

صحة البيانات الواردة بها وتحصيل رسم قدره ٢٠٠ قرش على الشهادات والتصديقات(١).

وفى عام ١٩٥٠ رغبت مصر فى تعيين (صلاح عبد الحميد العبد) ملحقاً تجارياً لمصر فى الهند وباكستان، ولكن حكومة باكستان رفضت تعيين ملحق واحد لكلا البلدين لأن مقره كان بالقنصلية المصرية فى بومباى، واعتبرت (باكستان) أن مقر الملحق التجارى فى الهند فيه إيثار للهند على باكستان المسلمة التى كانت ترغب بحكم الروابط الدينية والثقافية بينها وبين مصر أن تعين ملحق تجارى مصرى خاص لباكستان وحدها(٢).

وكانت الحكومة المصرية تقوم كل عام بإبلاغ القنصليات والملاحق التجارية بمقدار الحصص المحددة لمصر من كل صنف من البضائع وموافاتها فى الوقت المناسب بالتعديلات التى تدخل على تلك الحصص من القلة أو الكثرة، كما كانت إدارة الاستيراد تقوم كل أسبوع أو أسبوعين بموافاة القنصلية بالبريد الجوى عن أذونات الاستيراد المعطاة فى تلك المدة واسم التاجر المستورد واسم المصدر والثمن الذى عرضه.

وقد اقترحت القنصليات التجارية فى الهند أن يكون لها الحق فى الاتفاق مع حكومة الهند فى الإشراف على الصادرات لمصر وأسعار التصدير وضرورة حصول التاجر الهندى المصدر على شهادة من القنصلية تقرر سعر البضاعة

---

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠١٤٠٧٥-٠٠٧٨، محفظة رقم ٤/٩/٥٥، ١٠ أجزاء من رقم ١٤٠٧٥- إلى رقم ٠١٤٠٨٣-٠٠٧٨، إفادة رقم ٣٣٥ س ٥ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٤٤.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفى رقم ٠٢٠٩٥٤-٠٠٧٨، ملف رقم ٥/٩١/١٠٢ بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٠.

فى السوق الهندية، على أن تعتمد هذه الشهادة عند احتساب الرسوم الجمركية، ويلزم بها التاجر المستورد فلا يبيع بضاعته فى مصر إلا وفقا للثمن الوارد بالشهادة مضافا إليه مصروفاته وربح معقول لا يتعدى الـ ١٥%، وتمنح القنصلية هذه الشهادة مقابل رسم يستوفى للحكومة وتعينه الوزارة وفقا لما تراه.

وإذا رفض التاجر المصدر الخضوع للسعر الذى تحدده القنصلية (وهو السعر المتفق عليه بين القنصلية ومراقب التصدير) يصرح للقنصلية اقتراح اسم مصدر آخر وفقا للعينات المطلوب توريدها.

وفى حالة عدم استهلاك المستوردين المصريين المرخص لهم جميع الحصص وملافاة لعدم بقاء جزء منها بالهند فى آخر العام، تقوم القنصلية كل شهر بموافاة وزارة التجارة أو إدارة الاستيراد بالكمية الباقية فى الهند حتى تعمل الوزارة أو الإدارة على إيجاد مصدرين آخرين ولو ببعض التسامح معهم فى الاشتراطات اللازمة للمستوردين، في حين تعمل القنصلية من جهتها بالاشتراك مع مراقبة التصدير الهندية على إيجاد مصدرين يعرضون توريد هذا الباقى من البضاعة بأقل ثمن ممكن، فيتم بذلك نقل جميع الكمية المخصصة لمصر.

وتكون القنصلية بمثابة حلقة اتصال بين إدارة الاستيراد المصرية ومراقبة الصادرات الهندية لتبادل المعلومات عن مسلك المصدرين والمستوردين فيجازى بالحرمان المؤقت أو الدائم كل من يخألف التعليمات أو من يقوم بما من شأنه الإضرار بالصالح العام.

وقد أشارت القنصلية المصرية فى بومباى إلى تأثير الحرب العالمية الثانية على تجارة مصر الخارجية، وعدم وجود تفاهم بين مكتبى تراخيص الاستيراد والتصدير فى الهند، مما أدى إلى عدم إتمام عدة صفقات تجارية كبيرة بينهما.

كما أن حصر عملية التصدير والاستيراد فى عدد معين من التجار كان ينشأ عنه بعض الصعوبات عند التطبيق، لأنه قد يتقرر رخصة للمستورد قد تزيد أو تنقص عن الحصة المقررة للمصدر، مما يؤدى إلى عدم اتمام الصفقة وفي هذا تعطيل للتجارة بين مصر والهند.

رد قسم الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية على اقتراحات القنصليات المصرية :

اقتضت ضرورات الحرب تنظيم تجارة الصادرات والواردات لأسباب يتعلق بعضها بالتموين والبعض الآخر بصعوبة وسائل النقل، وتولى مركز (تموين الشرق الأوسط) عملية تنظيم الاستيراد والتصدير بالتفاهم مع المكاتب التى تقوم بمنح تراخيص الاستيراد والتصدير فى مصر والهند، وليس الأمر كما ذهبت إليه القنصلية "من أنه لا يوجد تفاهم بين جهتى التصدير والاستيراد" لأن هذا التفاهم ضرورى غير أن هذا لا يعنى أن منح تراخيص استيراد بأى كمية ومن أى صنف يستتبع إجراءات تسهيل فيما يختص بمنح رخص الإصدار من الخارج أو إعداد أمكنة للشحن بالسفن.

أما مسألة حصر عملية الاستيراد فى فئة معينة من المستوردين وتقرير حصة لهم بنسبة المقادير التى استوردوها من الأصناف التى يشتغلون بها خلال السنوات من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٢ فهذا نظام وضعته وزارة المالية رغبةً فى تجنيب المستوردين الصعوبات الناتجة عن رفض طلباتهم لمخألفتهم للقواعد الموضوعة.

وقد عنيت وزارة المالية بالمستوردين الجدد فخصصت لهم جزءاً صغيراً من الحصة العامة لكل صنف إذا ما ثبت لمكتب تراخيص الاستيراد حسن

سمعتهم، وهذه التعليمات نشرت بملحق الوقائع المصرية عدد ١٥٣ الصادر فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٣، اعتبارا من أول يناير عام ١٩٤٤ (١).

وفى بداية كل ثلاثة أشهر يخطر المستوردون المسجلة أسمائهم بالحصة المقرر استيرادها لكل منهم، والغرض من وضع نظام الحصص هو تمكين التجار حسنى النية من مباشرة أعمالهم على أساس عادل، حتى لا يندس بينهم دخيل يجرى وراء الربح السريع استغلالا للظروف.

وقد نوهت القنصلية فى كتابها بما لا حظته من صعوبات فى عدم إمكان استيفاء الحصص ولم تشر إلى وقائع معينة ولم تذكر ما إذا كانت تلقت شكاوى من التجار فى هذا الصدد أم لا، ويقدر القسم أن وجود هذا النظام لا يعيق التجار عن التفاهم فيما بينهم سواء أكانوا مستوردين أم مصدرين، واستيفاء كامل الحصة المقررة لهم، هذا إذا لم تكن هناك عوامل تستدعيها الظروف وتحول دون ذلك.

وكان رد قسم الشئون الاقتصادية على اقتراح القنصلية " بالسماح لها بالاتفاق مع حكومة الهند فى الإشراف على الصادرات ومراقبة الأسعار" بأن القنصلية لم تحدد نوع هذا الإشراف، فإذا كانت تقصد الإشراف الكلى على حركة الصادرات لمصر فإن المسألة ليست من السهولة كما يبدو لأول وهلة، لأن هذه العملية تأخذ مجهوداً كبيراً وتتطلب نفقات كثيرة فى الانتقال من مكان إلى آخر، كما أن هذا الأمر يخرج عن اختصاص القنصلية ويجب تركه لأصحاب الشأن من المصدرين والمستوردين كل فيما يخصه.

---

(١) المصدر نفسه ، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥٣-٠٠٨٧، ملف رقم ٤/١/٥ (٤٤) إفادة رقم ٧، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٤، تنظيم تجارة الواردات الهندية لمصر.

كما أن القسم يرى أنه لا فائدة من مباحثة حكومة الهند فى أسعار التصدير، والأفضل ترك الاتفاق على الثمن للتجار أنفسهم، وهؤلاء لا يمكنهم التهاون فى مصلحتهم، أما إذا طرأت حالات خاصة تدعو إلى التدخل بناء على طلب التجار، فعلى القنصلية تقديم معاونتها لتذليل كل صعوبة تطرأ.

أما عن ضرورة حصول المصدر الهندى من القنصلية على شهادة بسعر البضاعة، فهذا الاقتراح يتطلب ضرورة إصدار تشريع من مصر بهذا الشأن، كما أنه لا يمكن إصدار مثل هذه الشهادات إلّا بناءاً على طلب التاجر المستورد، بالإضافة إلى أن مراجعة فواتير الواردات ما هى إلا زيادة أعباء على عاتق القنصليات المصرية فى الخارج.

لذلك يقترح القسم تكليف القنصليات بالحصول على نسخة من النشرات التى تصدر بالأسعار الرسمية فى البلاد الموجودة بها، لتمكين (وزارة التجارة والصناعة) من الرقابة على الأسعار خوفاً من التجاء التجار إلى اصطناع فواتير وهمية لرفع الحد الأقصى للربح المقرر بمقتضى قراريّ (وزارة التجارة والصناعة) رقميّ ٢٦٥ و٣٠٨ لعام ١٩٤٣ الذى حدد نسبة مئوية من سعر السلعة فى موطن الاستيراد مضافاً إليها التكاليف التى يتحملها المستورد.

أما فى حالة عدم قبول التاجر المصدر الخضوع للسعر الذى تحدده القنصلية بالاتفاق مع مراقبة التصدير، فتقوم القنصلية باقتراح اسم مصدر آخر يقبل توريد الصنف بالسعر الرسمى، فهذا الاقتراح ينافى حرية التجارة ويعرض القنصلية لإشكالات لا طائل منها، لأن الاتفاق على الثمن يكون بين المستورد والمصدر، وما يهم التاجر المستورد السعر الذى يراه ملائماً لمصلحته، وإذا كانت هناك أسعار رسمية فلا يمكن للتاجر أن يتجاوز عنها.

ورداً على اقتراح القنصلية فى الهند "بأن تكون حلقة اتصال بين إدارة الاستيراد المصرية ومراقبة الصادرات الهندية لتبادل المعلومات عن مسلك

المصدرين والمستوردين، فيجازى بالحرمان المؤقت أو الدائم من يخألف التعليمات"، فهذا الاقتراح يعرض القنصلية لمسئوليات لا داعى لها، ويعطى ألفرصة للتجار للدعاية ضدها بأنها تتدخل فى الأمر بكيفية يكون من شأنها توقيع الجزاءات على التجار، مع أنه ليس لها أن تتدخل إلا فى حدود وظيفتها وهى رعاية المصالح التجارية لمصر تاركة الأمر بعد ذلك للتجار، فإذا كانت لديهم شكوى رفعوها إلى السلطات المختصة (١).

والخلاصة أن قسم الشئون الاقتصادية رأى أن اقتراحات القنصلية فى الهند صعبة التنفيذ وتقتضى وقتا وجهداً كبيراً، وبعضها يخرج عن اختصاصات القنصلية، كما أن للتجار من الخبرة والدراية من الناحية العملية ما يمكنهم من صيانة حقوقهم دون الحاجة لتدخل القنصلية إلا للضرورة.

---

(١) المصدر نفسه ، كود أرشيفى رقم ٠٢٣٢٥٣-٠٠٨٧، إفادة رقم ٥٨٨، ملف رقم ٢٨٥/٦/١٢٠ ج٢، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٤٤، بعنوان وزارة الخارجية الإدارة السياسية والاقتصادية من ص ١-٩.

الخاتمة:

هكذا شهدت ألفترة من عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٥٣ نشاطاً للحركة التجارية بين مصر والهند، هذا النشاط مبعثه قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وما صاحبها من صعوبات فى حركة البضائع والنقل والشحن بين مصر والدول الأوروبية واليابان، لذلك اتجهت مصر إلى عقد العديد من الاتفاقيات التجارية مع الهند منذ عام ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٣ لتعويض ما فقدته من الأسواق الأوربية واليابان، وتغطية حاجتها من السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلى وتسديد عجز الميزان التجارى ودفع عجلة الإنتاج عن طريق استيراد ما يلزمها من السلع الأساسية التقليدية وغير التقليدية.

وقد ساهمت القنصليات المصرية فى الهند بمعاونة الجهات الإدارية وتحت رعاية مركز تموين الشرق الأوسط فى تنفيذ التشريعات والقوانين التى استوجبتها ظروف الحرب، والدفع بحركة التجارة من استيراد وتصدير بين مصر والهند، كما قامت بدور كبير لتفعيل بنود الاتفاقيات بينهما.

ملحق رقم (١)

الاتفاق التجارى بين الحكومة المصرية وحكومة الهند

رغبة فى توثيق روابط الصداقة التقليدية التى تربط مصر بالهند ورغبة فى تسهيل وإنماء العلاقات التجارية القائمة بين البلدين قررت الحكومة الملكية المصرية وحكومة الهند إبرام اتفاق تجارى ، وعينا لهذا الغرض مفاوضيهما.

الحكومة الملكية المصرية:

حضرة صاحب العزة محمود بك زكى وكيل وزارة التموين.

وحكومة الهند:

مستر ث. ث دساى وكيل وزارة التجارة لحكومة الهند.

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما ، ووجدت قانونية اتفقا على ما يأتى:

المادة الأولى

١-تمنح مصر والهند كل منهما الأخرى المعاملة الكاملة للدولة الأكثر رعاية أى فيما يتعلق بالضرائب الجمركية والرسوم المفروضة على الواردات أو الصادرات أو المفروضة على تحويل المدفوعات الدولية للواردات أو الصادرات ، وفيما يتعلق بطرق جباية مثل هذه الضرائب أو الرسوم، وفيما يتعلق باللوائح والإجراءات والرسوم التى تخضع لها عمليات التخليص فى الجمارك – أية ميزة أو منفعة أو امتياز أو إعفاء يمنحه أى الطرفين لأية سلعة منتجة أو مرسلة إلى أى بلد آخر يمنح فورا وبلا قيد إلى السلعة المماثلة الناتجة أو المرسلة إلى بلاد الطرف الآخر.

٢-ومع ذلك لا تنطبق أحكام ألفقرة الأولى من هذه المادة وأحكام المادة الثانية على منح أو الاستمرار فى:

أ- المزايا التى يعطيها أحد الطرفين المتعاقدين للبلاد المتاخمة.

ب- المزايا الناشئة من الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة التى يكون أحد الطرفين المتعاقدين عضوا فيها ، أو يمكن أن يصبح عضوا فيها.

جـ- التفضيلات أو المزايا التى منحتها الهند إلى أى بلد ، وتكون نافذة المفعول وقت تاريخ هذا الاتفاق أو التى منحت لتحل محل مثل هذه التفضيلات والمزايا التى كان معمولا بها قبل ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧.

د- المزايا الممنوحة بمقتضى اتفاقات اقتصاديات متعددة الأطراف ، ويكون الغرض منها تحرير سبيل التجارة الدولية.

المادة الثانية

يمنح كل من الطرفين إلى سفن الطرف الآخر فيما يتعلق برسوم الحمولة ورسوم الموانئ ورسوم الإرشاد ورسوم المنارات والرسوم الأخرى المماثلة التى تجبى فى موانئ أحد الطرفين معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التى تمنح لسفن أى بلد أجنبى آخر .

ولا تطبق هذه المادة على المزايا التى تعطى للسفن التى تشتغل فى تجارة الشواطئ بكل من البلدين المتعاقدين.

المادة الثالثة

اتفق الطرفان المتعاقدان أيضا على أنه إذا انشأ أحدهما أو احتفظ بأية مؤسسة تستغلها الدولة أينما وجدت- أو منح أية مؤسسة أو وكالة بصفة رسمية أو فعلية مزايا مطلقة أو خاصة فيجب على هذه المؤسسة فيما يتعلق بمشترياتها ومبيعاتها سواء أكانت من الواردات أو الصادرات (ما عدا واردات المنتجات المشتراة لأغراض حكومية ولا يكون مقصودا إعادة بيعها تجاريا أو استخدامها فى إنتاج سلع معدة للبيع تجاريا) أن لا تأتى عملا من شأنه القضاء أو الاضرار بأية منفعة تعود على الطرف الآخر نتيجة لتطبيق أحكام هذا الاتفاق.

المادة الرابعة:

١-فيما يتعلق بالسلع المصدرة والمستوردة بهذا الاتفاق تعتبران جزءاً مكملا لهذا الاتفاق ، كما اتفق الطرفان على منح ترخيصات التصدير والاستيراد طبقا للقوانين واللوائح السارية المفعول عندما يكون ذلك ضروريا بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها فى أحد البلدين ، وذلك فى حدود الكمية السنوية أو القيمة الموضحة أمام كل سلعة عندما تقدم طلبات عن ذلك وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها.

٢-يمكن تغيير الكمية السنوية أو القيمة المحددة لكل سلعة كما يمكن إضافة سلع جديدة ، وذلك باتفاق الطرفين المتعاقدين.

٣-قبل نهاية الاثنى عشر شهرا الأولى يمكن إعداد قوائم جديدة باتفاق الطرفين لمدة السنة التالية ، أو لأى مدة أخرى يمكن أن يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وهذا فى كل مدة تالية لسنة أو غير ذلك، كما يتم الاتفاق بين الطرفين قبل نهاية ألفترة السابقة لذلك مباشرة.

٤-اتفقت الحكومتان على أن تنظرا بعين الاعتبار ، وترخصا باستيراد السلع غير الواردة بهذا الاتفاق ، وذلك بقدر ما تسمح به التزاماتهما الأخرى.

٥-لا تسرى أحكام هذا الاتفاق على المحظورات أو القيود الآتية:

أ- المفروضة لحماية الصحة العامة.

ب-المفروضة لحماية النباتات أو الحيوانات بما فى ذلك الإجراءات الخاصة بالحماية من الأمراض (Degeneration) أو التشويه أو الإبادة، وكذلك الإجراءات التى تتخذ ضد البذور أو النباتات أو الحيوانات الضارة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة:

- محافظ وزارة الخارجية، كود أرشيفى أرقام ٠٢٣٢١٧، ٠٢٣٢١٨، ٠٢٣٢٥١، ٠٢٣٢٥٢، ٠٢٣٢٥٣، ٠٢١٤٧٩، ٠٣٨٩٠٢، ٠٢٠٩٥٤، ومن رقم ٠١٤٠٧٥ - ٠٠٧٨ إلى رقم ١٤٠٨٣-٠٠٧٨ ، ومحفظة رقم ١٣٠/٤/٦٥٠ أجزاء.

ثانيا : الوثائق المنشورة

مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية للثلاثة أشهر الثالثة من عام ١٩٣٩، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٤٤.

ثالثا: الرسائل العلمية:

١-محمد أحمد إبراهيم فرحان، التجارة والتجار فى مصر فى ألفترة من ١٩١٨-١٩٣٠، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة عين شمس ١٩٨٧.

٢-هند مصطفى عبد اللطيف، الصناعة المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين ، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأزهر ٢٠٠٨.

رابعا المراجع العربية:

١-صفاء شاكر ، الخارجية المصرية ١٩٣٧-١٩٥٣، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٣.

٢-عاصم الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية من ١٩٣٩-١٩٤٥، ط ١، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨١.

٣-فايز صالح أبو جابر، الاستعمار فى جنوب شرق آسيا، بعلبك ١٩٩١.

٤-مكتب استعلامات الهند، الهند ١٩٦٩-١٩٧٠، وزارة التجارة بحكومة الهند، د. ت.

خامسا: المراجع الأجنبية:

Ashok v. Bhuleshkar, India Economic Thought And Development, Bombay ١٩٥٧

سادسا: الدوريات:

١-صحيفة التجارة والصناعة ، الأعداد ١٩٣٥، ١٩٤٥، ١٩٤٩.

٢-مجلة مصر الحديثة، العدد الخامس، القاهرة ٢٠٠٦.